وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تحيي الذكرى السنوية لشهيد القرآن

افتتاح مشروع بحيرة الشهيد الدكتور الرباعي لحصاد مياه الأمطار بمنطقة نجر في عيال سريح بعمران

اجتماع بصنعاء لمناقشة الجوانب المتصلة بتطوير التعليم الزراعي والبيطري

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م | العدد 146 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

بمشاركة 21 جمعية منتجة إلى جانب 10 جمعيات مسوقة وأكثر من 100 تاجر عسل وخمس مؤسسات وجمعيات خيرية

اختتام مهرجان العسل في موسمه الرابع

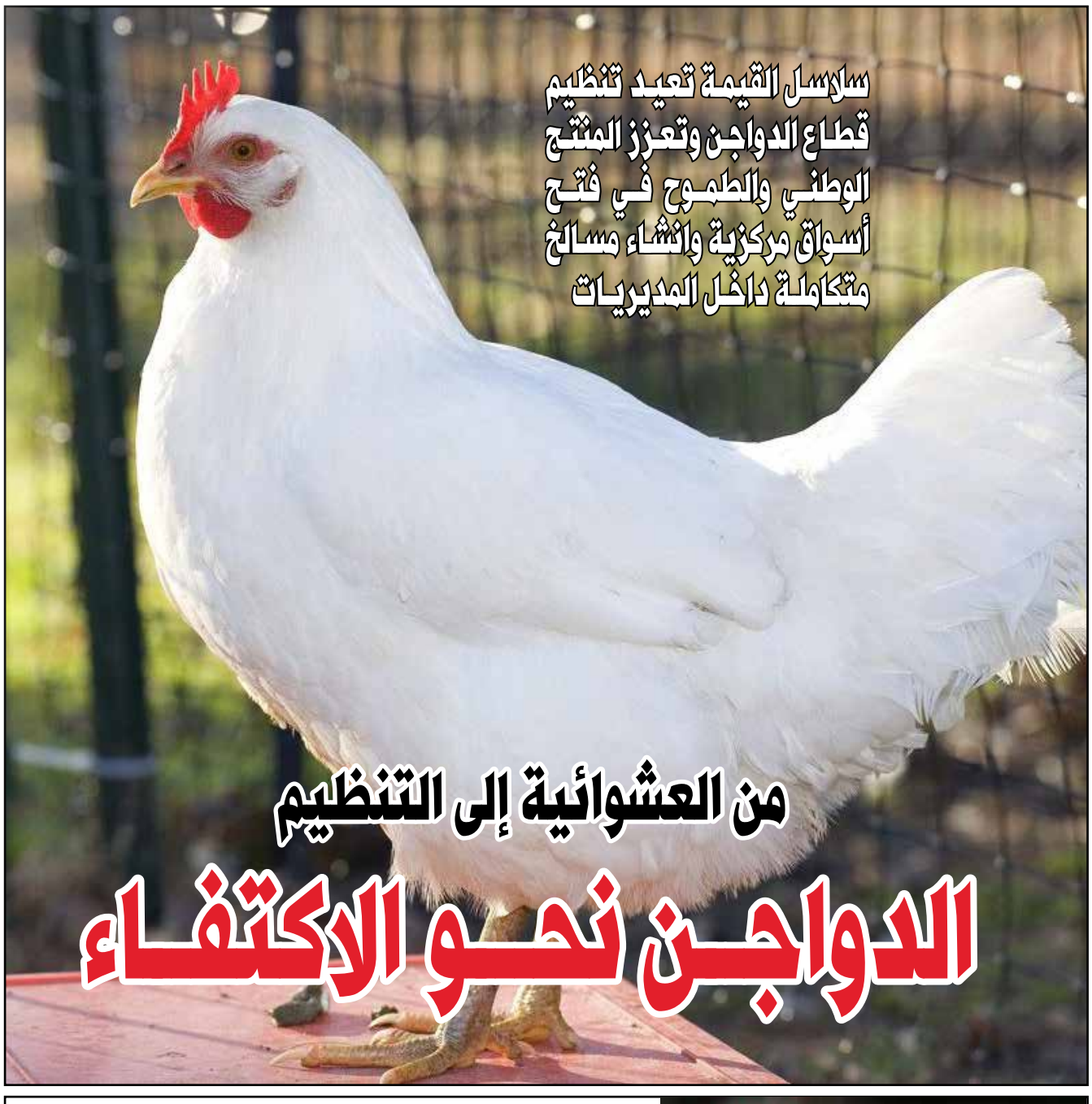

سلاسل القيمة تعيد تنظيم قطاع الدواجن وتعزز المنتج الوطني والطموح في فتح أسواق مركزية وانشاء مسالخ متكاملة داخل المديريات

من العشوائية إلى التنظيم

الدواجن نحو الاكتفاء

ضابط سلاسل القيمة للدواجن والبيض المهندس هلال الجشاري لـ "اليمن الزراعية":

- قطاع الدواجن يمثل دعامة أساسية للأمن الغذائي في اليمن
- سلاسل القيمة أسهمت في تقليص الوسطاء وربط المنتج بالمستهلك مباشرة

الجمعيات التعاونية لعبت دوراً محورياً في دعم المزارعين وتنظيم سلاسل إمداد قطاع الدواجن

معمل ابن فؤاد لإنتاج الفقاسات والحضانات

مشروع صغير يعطي الكثير

تهامة تقود ثورة "سلسلة القيمة"

قطاع الدواجن من التربية التقليدية إلى العمل المنظم

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 146 | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تُحيي الذكرى السنوية لشهيد القرآن

اليمن الزراعية- صنعاء

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الذكرى السنوية لشهيد القرآن السيد حسين بدر الدين الحوثي، بفعالية خطابية تحت شعار" الشهيد القائد تحرك بالقرآن وأعاد لشعبنا هويته الإيمانية".

وخلال الفعالية التي حضرها عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي، أشار وكيل وزارة الزراعة لقطاع الثروة السمكية الدكتور فوزي الصغير، إلى أهمية إحياء ذكرى شهيد القرآن الذي أعاد للأمة اعتبارها ومكانتها وعزتها، وإطلاقه المشروع القرآني في الوقت الذي كانت فيه جميع الأنظمة خاضعة لأمريكا وكيان العدو الإسرائيلي.

ولفت إلى أن من ثمار المشروع القرآني التمسك بالهوية الإيمانية وتحقيق الانتصارات في ميادين العزة والشرف، معتبراً الحديث عن هذا المشروع حديث عن الكرامة والعودة للقيم الإنسانية والإيمانية في مواجهة التحديات.

من جانبه، أكد وكيل قطاع الثروة السمكية أهمية إحياء هذه الذكرى لشخصية وقيادة حكيمة، جسدت صفات ومعاني الإنسانية وكرست القيم والمبادئ، التي أثمرت نصراً وعزة وكرامة لليمنيين.

وأوضح أن المشروع القرآني، وضع الأسس لبناء أمة تهتدي بالقرآن الكريم الذي هو مصدر عزة ورقي الأمة وتمكينها من التصدي للتحديات والأخطار.

بدوره، أشار مستشار وزارة الزراعة المهندس سمير الحناني، إلى أن مشروع شهيد القرآن يعد مشروعًا تنويريًا لبناء الأمة وتعزيز ثقافتها القرآنية وهويتها الإيمانية، موضحاً أن الشهيد القائد، السيد حسين بدر الدين الحوثي تحرك بمشروعه القرآني من منطلق إيماني، في توعية الناس بمخططات أمريكا والصهيونية وخطرهما على الأمة الإسلامية والمنطقة بشكل عام.

وأكد أن الشعب اليمني يحصد اليوم ثمار المشروع القرآني في التحرر من الهيمنة والتسلط واستقلال القرار، لافتاً إلى أن اليمن كان يُمنع عنه الزراعة والتنقيب عن الثروات والتدخل في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفكرية والعسكرية والأمنية.

أما الأمين العام المساعد لرابطة علماء اليمن العلامة خالد موسى فقد أشار إلى دلالات احياء ذكرى الشهيد القائد السنوية لاستلهام منها معاني التضحية والبذل والعطاء في سبيل ترسيخ القيم والمبادئ التي حملها المشروع القرآني.

وأوضح أن شهيد القرآن استشعر مسؤولية مواجهة مخططات الأعداء التي تفاقمت بعد 11 سبتمبر 2001م، وكان المشروع القرآني ردًا عمليًا لما تلاه من أحداث ومؤامرات أمريكية، صهيونية استهدفت الأمة، منوها بالدور المحوري للمشروع القرآني في تغيير وعي الأمة وإعدادها لمواجهة التحديات، وإحياء روح الجهاد والمواجهة.

ولفت العلامة موسى، إلى أن الشهيد قدم مشروع للحياة للنهوض بالأمة وجعلها أمة منتصرة مرتبطة بالله تعالى، تبني حضارة أخلاقية لمواجهة الثقافات المغلوطة، معتبرا أن المشروع القرآني، مشروعًا تنويريًا مؤسسًا للنهضة والكرامة التي يعيشها الشعب اليمني اليوم، ويمثل في الوقت نفسه امتدادًا للسنة الإلهية في التغيير.

فيما استعرض الناشط الثقافي زيد الوزير، نبذة من حياة الشهيد القائد وشخصيته الإيمانية والجهادية وما قدّمه الشهيد القائد من تضحيات في سبيل الله وإعلاء دينه، وما واجهه من تحديات ومحاولات لإجهاض المشروع القرآني.

وأكد أن مسيرة جهاد الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، ستظل منهاج حياة يخطه أحرار العالم، لينفكوا من قيود الطواغيت ويعيشون في رحاب الحرية والمساواة، مبينا أن مشروع شهيد القرآن جاء لاستنهاض الأمة لمواجهة قوى الاستكبار والغطرسة الأمريكية والصهيونية، ونصرة المستضعفين.

ولفت إلى أن الشهيد القائد واجه قوى الهيمنة من منطلق قرآني إيماني لتجسيد الموقف والرؤية الحكيمة لإنقاذ الأمة وكشف مخططات ومؤامرات الأعداء.

اجتماع بصنعاء يناقش الجوانب المتصلة بتطوير التعليم الزراعي والبيطري

اليمن الزراعية_ صنعاء

ناقش اجتماع مشترك بجامعة صنعاء برئاسة عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي الاثنين الماضي الجوانب المتصلة بتطوير التعليم الزراعي والبيطري.

واستعرض الاجتماع الذي ضم نائب وزير التربية والتعليم الدكتور حاتم الدعيس ورئيس جامعة صنعاء الدكتور محمد البخيتي ومستشار وزارة الزراعة المهندس سمير الحناني، مذكرة التفاهم المتعلقة بتوجيه وتطوير التعليم الزراعي بكليتي الزراعة والأغذية والبيئة، والطب البيطري، وآلية تعزيز التطبيق العملي لمشاريع التخرج وتمويلها وربطها باحتياجات التنمية الزراعية الوطنية.

وأشاد النعيمي بمستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لمناقشة بنود مذكرة التفاهم وإقرارها كونها تمثل خطوة استراتيجية لتطوير التعليم الزراعي، واستثمار حقيقي في مستقبل اليمن، مؤكداً أن هذه الخطوة ستنعكس إيجابًا على الوطن والمواطن من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية القادرة على إدارة المشاريع الزراعية بكفاءة عالية.

من جهته أكد نائب وزير التربية، أن هذا التعاون يعكس حرص الحكومة على دعم التعليم الزراعي وربطه بالتنمية المستدامة، منوهاً إلى أن المذكرة ستسهم في تطوير مهارات الطلاب العلمية والبحثية، بما يضمن إعداد جيل من الكوادر المؤهلة لمواجهة التحديات الزراعية الوطنية، وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

بدوره، أشار رئيس جامعة صنعاء، إلى أهمية الاجتماع لوضع آليات واضحة لدعم مشاريع تخرج الطلاب في جميع التخصصات العلمية في الكليتين، وتمكينهم من اختيار مشاريع نوعية تعالج المشكلات الزراعية الملحّة، خاصة في المديريات الريفية.

ولفت إلى أن مذكرة التفاهم تشمل دعم الطلاب في تنفيذ مشاريع تخرجهم وتخفيف الأعباء المالية، وربط مشاريع التخرج باحتياجات التنمية الزراعية في مختلف المديريات.

من جانبه أكد مستشار وزارة الزراعة، حرص الوزارة على الشراكة مع جامعة صنعاء، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والبحثية لدعم المشاريع الوطنية للتنمية الزراعية وتحقيق تنمية مستدامة.

افتتاح مشروع بحيرة الشهيد الدكتور الرباعي لحصاد مياه الأمطار بمنطقة نجر في عيال سريح بعمران

اليمن الزراعية- عمران

افتتح أمين عام محلي محافظة عمران صالح المخلوس ورئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية المهندس هادي قريعة، الثلاثاء الماضي مشروع بحيرة الشهيد المجاهد الدكتور رضوان الرباعي لحصاد مياه الأمطار والسيول في منطقة نجر بمديرية عيال سريح.

وتبلغ تكلفة المشروع الذي ينفذه فرع الهيئة 32 مليون ريال وسعة تخزينية تقدر بنحو 50 ألف متر مكعب، ويأتي انشاؤه في إطار توجه الدولة لتعزيز الأمن المائي بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وخلال الافتتاح، أوضح أمين عام محلي المحافظة أن مشروع البحيرة، سيسهم في تغذية المياه الجوفية في حوض عمران، معرباً عن الثقة في اضطلاع قيادة هيئة الموارد والمنشآت المائية وفرع الهيئة في المحافظة بالتعاون مع السلطة المحلية في حماية حوض عمران المائي، من الاستنزاف جراء الحفر العشوائي، والرقابة على الحفارات ومنعها من حفر أي آبار في مناطق الحوض.

بدوره أكد رئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية المهندس قريعة، على أهمية افتتاح مشروع بحيرة الشهيد الدكتور رضوان الرباعي، لحصاد مياه الأمطار والسيول في منطقة نجر في أحد أهم الأودية بمحافظة عمران، الذي يتلقى مياه السيول من المصبات من عدة مناطق، ولا سيمات مصبات منطقة حبابة بمديرية ثلا.

وأوضح أن تنفيذ مشروع البحيرة البالغ سعتها الإجمالية 50 ألف متر مكعب، تترجم موجهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى، في الاهتمام بتغذية مصادر المياه على مستوى الجمهورية.

وأشار المهندس قريعة إلى أن إنجاز المشروع يأتي تنفيذًا لخطة الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية المتضمنة تنفيذ العديد من مشاريع بحيرات تغذية المساه الجوفية في المحافظة، بما يسهم في تغذية الحوض المائي لمدينة عمران.

وذكر بأن حوض عمران المائي من الأحواض الحرجة على مستوى الجمهورية، داعيًا قيادة المحافظة والسلطة المحلية ومدراء المديريات إلى التعاون مع فرع الهيئة في المحافظة في منع الحفر العشوائي، الذي يستنزف الثروة المائية في البلاد.

من جهته، أكد مدير فرع الهيئة بمحافظة عمران السفياني، أن تنفيذ مشروع البحيرة، يأتي في إطار التوجهات الوطنية للدولة الهادفة إلى تعزيز الأمن المائي والحد من الفاقد المائي الناتج عن الجريان السطحي والسيول الموسمية.

ولفت إلى أن الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية وفرع الهيئة بالمحافظة أولت تنفيذ المشروع جّل اهتمامها لما له من أهمية استراتيجية وتنموية، يخدم شريحة واسعة من أبناء مديرية عيال سريح ويسهم في دعم الاستقرار المائي والزراعي، وتحسين سبل العيش وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة التحديات البيئية والمناخية.

واعتبر المهندس السفياني، مشروع البحيرة، أحد المشاريع الحيوية في مجال حصاد مياه الأمطار والسيول، يسهم بشكل مباشر في تجميع مياه السيول الموسمية والاستفادة منها في تعزيز المخزون المائي السطحي والجوفي ودعم الأنشطة الزراعية والإنتاجية في المنطقة.

اختتام مهرجان العسل اليمني في موسمه الرابع بحضور رسمي وشعبي واسع

اليمن الزراعية | الحسين اليزيدي

اختُتم يوم الخميس الماضي مهرجان العسل اليمني في موسمه الرابع، وسط حضور رسمي وشعبي غفير، عكس الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا الحدث السنوي الذي يُعد من أبرز الفعاليات الداعمة لقطاع النحل والعسل في اليمن، ومنصّة مهمة لإبراز المنتج الوطني وتمكين الجمعيات التعاونية والأسر المنتجة.

وفي حفل الاختتام، أكد محمد هاجر، رئيس اللجنة التحضيرية للمهرجان، أن المهرجان شهد مشاركة واسعة من جمعيات النحالين، حيث شاركت 21 جمعية منتجة إلى جانب 10 جمعيات مسوّقة تمثل أمانة العاصمة صنعاء، وهو ما عكس تنامي دور الجمعيات التعاونية في الإنتاج والتسويق، وقدرتها على الحضور الفاعل في الفعاليات الاقتصادية الكبرى.

مشاركة واسعة

وأوضح هاجر أن المهرجان تميّز أيضًا بمشاركة خمس مؤسسات وجمعيات خيرية، شملت: مؤسسة الشهداء والتمكين الاقتصادي، والمؤسسة العامة للمشاريع الصغيرة، ومؤسسة الرحمة للأيتام، وجمعية المعاقين اليمنيين، حيث شاركت كل مؤسسة عبر أسرها المنتجة، في خطوة تعزز مفهوم التمكين الاقتصادي وتحويل الفئات المستهدفة من الرعاية إلى الإنتاج.

وأشار رئيس اللجنة التحضيرية إلى أن من أبرز مظاهر التميز في هذا الموسم هو الحضور اللافت لجمعيات أمانة العاصمة، التي شاركت عبر 269 أسرة منتجة، ورغم حداثة التجربة لدى بعض هذه الجمعيات، إلا أنها استطاعت أن تثبت حضورها وتفاعلها الإيجابي، الأمر الذي ساهم في الزخم الكبير الذي شهده المهرجان.

وبيّن أن حجم المشاركة والإقبال الجماهيري الكثيف جعلا موقع المهرجان، وهو الملعب المخصص الذي يُعد من أكبر المساحات الممكنة لإقامة المهرجانات، يضيق بزائريه وروّاده، في مشهد عكس مدى الاهتمام الشعبي الواسع بالعسل اليمني وثقة المستهلك بالمنتج المحلي.

وفي كلمته، وجّه محمد هاجر الشكر لكل من ساهم وشارك وحضر وفاعل في إنجاح هذا المهرجان، مؤكدًا أن هذا النجاح هو ثمرة تضافر الجهود الرسمية والمجتمعية.

حضور لافت لجمعية بني قيس

من جانبه، تحدث توفيق المصابي، رئيس جمعية بني قيس التعاونية متعددة الأغراض، عن مشاركة جمعيته في مهرجان العسل اليمني بالموسم الرابع، موضحًا أن الجمعية شاركت إلى جانب بقية الجمعيات من مختلف المحافظات، وقدمت مجموعة متنوعة من منتجات العسل، شملت عسل السدر، والضبة، والسمرة، والمتعدد، وغيرها.

وأكد المصابي أن ما يميّز منتجات جمعية بني قيس هو كونها ناتجة عن محميات نحلية يُمنع فيها التغذية السكرية أو أي تدخل بشري، إضافة إلى منع استخدام الوسائل التي تؤثر على جودة العسل، مثل أجهزة سحب الرطوبة، ما يجعل المنتج طبيعيًا وخالصًا، وبجودة عالية.

وأشار إلى أن الجمعية، بفضل الله، كانت من أبرز الجمعيات المشاركة، وحققت الصدارة في تسويق العسل على مستوى الجمعيات، لافتًا إلى أن هناك مهرجانًا تمهيديًا سابقًا أُقيم في نفس المديرية، بهدف تعريف المستهلك بالعسل المنتج في المحميات النحلية المجتمعية، وهو ما أسهم في إنجاح المشاركة في المهرجان الرئيسي.

وأوضح أن جمعية بني قيس سوقت منتجاتها خلال فترة التمهيد للمهرجان وأيام المهرجان نفسها لأكثر من 19 تاجرًا، إضافة إلى الجمعيات التعاونية في أمانة العاصمة، وبلغ إجمالي المبيعات أكثر من 36 مليون ريال عادت بالنفع المباشر على النحالين.

وعن انطباع الجمعية حول المهرجان، أكد المصابي أن هناك إيجابيات كبيرة، في مقدمتها ارتفاع وعي المواطن المستهلك، حيث أصبح يميّز بين العسل التجاري والعسل الذي تقدمه الجمعيات من حيث الجودة والضمانة، مشيرًا إلى أن كثيرًا من المستهلكين كانوا يتركون السعر الأقل ويتجهون نحو المنتج الأعلى جودة والأكثر موثوقية.

وفي المقابل، أشار إلى وجود بعض التحديات، من بينها التركيز الإعلامي على التجار أكثر من الجمعيات، إضافة إلى أن أغلب الزوار كانوا ينجذبون إلى أجنحة التجار، رغم أن إمكانيات الجمعيات محدودة، ولم يكن هدفها الأساسي الربح بقدر ما كان إثبات قدرتها على النجاح وتحقيق المستحيل بالإرادة والعزيمة.

وتطرق المصابي إلى إدارة المهرجان، مؤكدًا أن التوجه العام للقيادة هو الحفاظ على جودة العسل وتسويقه بالشكل المناسب، إلا أن الجمعيات – بحسب تعبيره – لم تُعامل بنفس مستوى الاهتمام الذي حظي به أصحاب المحلات التجارية، داعيًا إلى لفت الانتباه لهذه النقطة مستقبلًا.

وأشاد المصابي بالدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد التعاوني، وبجهود الناشطين فيه، وعلى رأسهم بكيل الطاهري، مدير إدارة التسويق، الذي وصفه بالنموذج الميداني المرافق للجمعيات من البداية إلى النهاية، متمنيًا أن تحذو بقية الجهات ذات العلاقة حذوه في دعم وتمكين الجمعيات التعاونية.

هاجر: المهرجان عكس تنامي دور الجمعيات التعاونية في الإنتاج والتسويق

القديمي: المهرجان مثّل فرصة حقيقية لتبادل الخبرات بين النحالين، وتعزيز التواصل بين الجمعيات

المصابي: إجمالي المبيعات بلغ أكثر من 36 مليون ريال عادت بالنفع المباشر على النحالين

حضور واسع ومنظم

بدوره، أكد الشيخ يوسف القديمي، شيخ النحالين ورئيس جمعيات النحالين، أن مشاركة جمعيات النحالين في مهرجان العسل اليمني شكّلت محطة مهمة ومشرّفة في مسار دعم قطاع النحل والعسل اليمني، مشيرًا إلى أن هذه المشاركة جاءت ثمرة لجهود كبيرة وتنسيق مشترك بين الجمعيات والجهات المنظمة، بهدف إبراز جودة العسل اليمني ومكانته التاريخية والاقتصادية.

وأوضح القديمي أن جمعيات النحالين شاركت في المهرجان بحضور واسع ومنظم، حيث تم عرض أنواع متعددة من العسل اليمني المعروف بجودته العالية وتنوع مصادره الطبيعية، مثل عسل السدر والسمر والطلح وغيرها من الأنواع التي تعكس غنى البيئة اليمنية وتفرّدها. وأضاف أن الأجنحة الخاصة بالجمعيات شهدت تنظيمًا مميزًا عكس تطور عمل النحالين وحرصهم على تقديم منتجاتهم بصورة تليق بسمعة العسل اليمني.

وأشار يوسف القديمي إلى أن الإقبال الجماهيري كان لافتًا ومميزًا، حيث شهد المهرجان حضورًا كثيفًا من المواطنين والتجار والمهتمين بالعسل، إضافة إلى الزوار من مختلف الفئات، الذين أبدوا إعجابهم الكبير بجودة المنتجات المعروضة وحرصوا على الاستفسار عن طرق الإنتاج ومناطق الجني وخصائص كل نوع من العسل. ولفت إلى أن هذا الإقبال يعكس ثقة المجتمع بالعسل اليمني وبالنحال اليمني، ويؤكد المكانة الخاصة التي يحتلها هذا المنتج في الثقافة اليمنية.

وأضاف القديمي أن المهرجان لم يكن مجرد مساحة للبيع والعرض، بل مثّل فرصة حقيقية لتبادل الخبرات بين النحالين، وتعزيز التواصل بين الجمعيات، وفتح آفاق جديدة للتعاون والتطوير، سواء في مجالات التدريب أو تحسين الإنتاج أو حماية النحل من التحديات التي تواجهه. كما أسهم المهرجان في تسليط الضوء على أهمية دعم هذا القطاع الحيوي الذي يُعد مصدر رزق لآلاف الأسر اليمنية.

وفي حديثه، ثمّن الشيخ يوسف القديمي جهود القائمين على تنظيم مهرجان العسل اليمني، وكل من ساهم في إنجاحه، مؤكدًا أن مثل هذه الفعاليات تمثل خطوة مهمة نحو النهوض بقطاع النحل والعسل، والحفاظ على هذا الإرث الوطني، داعيًا إلى الاستمرار في دعم جمعيات النحالين وتمكينهم من المشاركة في مثل هذه الفعاليات التي تخدم المنتج الوطني وتعزز الاقتصاد المحلي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 146 | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م

من العشوائية إلى التنظيم
الدواجـــن نحـــو الاكتفـــاء

اليمن الزراعية- الحسين علي

في إطار توجه الدولة نحو تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تبرز الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الدواجن كأحد أهم المسارات الإصلاحية في القطاع الزراعي، لما تمثله من ركيزة أساسية في إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد، وتنظيم سوق طالما عانى من العشوائية وعدم الاستقرار.

يؤكد المهندس عبدالعزيز الجنيد، مدير عام إدارة الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، أن قطاع الدواجن يُعد من القطاعات الحيوية والواعدة، لما يمثله من أهمية مباشرة في توفير اللحوم البيضاء وتعزيز منظومة الأمن الغذائي الوطني.

ويوضح الجنيد أن قطاع الدواجن واجه خلال السنوات الماضية تحديات كبيرة، أبرزها عدم انتظام الإنتاج وتذبذب الأسعار، ما أدى إلى خروج آلاف صغار المربين من السوق، نتيجة غياب الدور التنظيمي واعتماد آليات تسويق غير عادلة. غير أن التدخل الحكومي المنظم، عبر الاستراتيجية الوطنية لتنمية الدواجن، شكّل نقطة تحول أعادت التوازن للسوق ووضعت أسسًا واضحة للنمو والاستدامة.

ويشير إلى أن الاستراتيجية شملت تنظيم استيراد أمهات الدواجن، ومنع استيراد الدجاج المجمد لحماية المنتج المحلي، إلى جانب الشروع في تطبيق آلية البيع بالوزن للدجاج الحي، باعتبارها الأكثر عدالة وشفافية في التسعير.

ويبيّن الجنيد أن الوزارة وجّهت الاستثمارات نحو تطوير سلسلة القيمة، من خلال إنشاء وتشغيل المسالخ الآلية، وتوفير الثلاجات ووسائل النقل المبردة، بما أتاح تحويل الدواجن من منتج حي محدود التسويق إلى منتج مبرد أو مجمد قابل للتخزين والتوزيع على مدار العام، الأمر الذي أسهم في استقرار الأسعار وتوفر السلعة في مختلف المواسم.

وفيما يخص البيع بالوزن، يوضح أن هذه الآلية تمثل جوهر الإصلاح في سوق الدواجن، إذ تعتمد على معيار يعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، ويضمن ربحًا عادلًا للمربي وسعرًا منصفًا للمستهلك، ويحد من العشوائية والتلاعب السعري، إضافة إلى تحسين جودة المنتج ورفع ثقة المستهلك من خلال أوزان ومواصفات واضحة.

ويشدد الجنيد على الدور المحوري للجمعيات الزراعية متعددة الأغراض في دعم صغار المربين وتنظيم الإنتاج والتسويق الجماعي، من خلال توفير مدخلات الإنتاج، وتطبيق الزراعة التعاقدية، وخفض التكاليف عبر الشراء الجماعي وتقليل نفقات النقل، فضلًا عن دورها التوعوي في نشر ثقافة البيع بالوزن ومتابعة الضبط في المسالخ.

ويؤكد على أن الجمعيات تمثل حلقة الوصل الفاعلة بين المربين والوزارة والأسواق، والذراع التنفيذي للسياسات الحكومية، بما يسهم في تنظيم القطاع وتقليل الخسائر وترسيخ إحلال المنتج المحلي بديلاً مستدامًا عن المستورد.

من جانبه يشير الأستاذ علي الهارب، نائب مدير عام التسويق الزراعي، إلى أن آلية تسويق الدواجن الحالية تعتمد على استراتيجية سلاسل القيمة المتكاملة، التي تهدف إلى نقل القطاع من العشوائية وهيمنة الوسطاء إلى التنظيم المؤسسي، بما يضمن حقوق المنتج والمستهلك، ويخفض الهدر والتكاليف.

ويوضح أن هذه الاستراتيجية تقوم على الزراعة التعاقدية من خلال اتفاقات مسبقة بين المزارعين والجهات المسوقة، ما يوفر سوقًا مضمونًا ويحمي المزارع من تقلبات الأسعار، إلى جانب التجهيز والتجميد المحلي عبر المسالخ الآلية الحديثة، ليكون المنتج الوطني بديلًا حقيقيًا للدجاج المستورد.

ويشير الهارب أن من أبرز التحولات ضمن مشروع الزراعه التعاقدية هو تفعيل البيع بالوزن بدلًا من البيع بالحبه في المشروع تحقيقًا للعدالة السعرية، حيث يدفع المستهلك مقابل الكمية الفعلية، ويحصل المزارع على قيمة عادلة لإنتاجه.

ويبين أنه تم تسويق أكثر من 3000 طن من الدجاج المجمد المحلي بقيمة تجاوزت 7 مليارات ريال، ما أسهم في تقليص استنزاف العملة الصعبة.

ويشير إلى أن قرار إيقاف الاستيراد لم يكن مجرد منع، بل ترافق مع آليات بديلة، مكّنت المستوردين السابقين من التحول إلى تسويق المنتج المحلي تحت علامات تجارية وطنية، مع الحفاظ على استقرار السوق.

ويوضح أن التوجه في عام 2026 يركز على تطوير الزراعة التعاقدية، وتوفير الأعلاف واللقاحات عبر الجمعيات بنظام الدفع الآجل، إضافة إلى امتلاك بعض الجمعيات مسالخ وخطوط تبريد، ما مكنها من إنتاج علامات تجارية وطنية وتسويقها.

ويشير إلى أن هذا الدور أسهم في إعادة تشغيل مئات المزارع المتعثرة، وتحقيق استقرار في الأسعار، ونجاح ملموس في إحلال المنتج الوطني بالمدن الرئيسية.

أهمية إيقاف الاستيراد والتجميد المحلي

ويبين الهارب إلى أن إيقاف استيراد الدواجن المجمدة منذ 2025 شكّل حجر الزاوية في استراتيجية السيادة الغذائية، وتحقيق الامن الغذائي

وحمى صغار المزارعين من الإغراق، وأعاد تشغيل أكثر من 1500 مزرعة، وخلق فرص عمل واسعة.

و يؤكد أن التجميد المحلي أصبح صمام أمان للسوق، يحقق التوازن السعري، ويغطي فجوة الاستيراد، بطاقة تصل إلى 60–80 ألف دجاجة يوميًا، مع ضمان الجودة والذبح الحلال.

يشير نائب مدير عام التسويق الزراعي أن خطة 2026 تمثل مرحلة التوسع والتمكين، عبر رفع الإنتاج، وتنظيم موسمية الإنتاج، وتوسيع الزراعة التعاقدية، وتشديد الرقابة الصحية، واعتماد الباركود الوطني لتعزيز ثقة المستهلك.

وفيما يخص القطاع الخاص، يوضح الهارب أن القطاع الخاص تفاعل بشكل كبير مع الاستراتيجية، حيث أُعيد تشغيل مسالخ كبرى، وإنشاء أخرى حديثة، وتوسيع قدرات التخزين، إلى جانب التوجه نحو توطين مدخلات الإنتاج وصناعة الأعلاف محليًا.وتنظيم التسويق المحلي

ويشير أن عام 2026 سيكون عام تثبيت الهوية التجارية للدجاج المجمد المحلي بوصفه الخيار الأول في السوق اليمنية

فتح آفاق للتصدير

من جهته يتحدث محمد الزاهري، مربّي دواجن، عن قطاع الدواجن باعتباره أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، ورافداً مستداماً يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات الدواجن، سواء الدجاج اللاحم أو بيض المائدة.

ويقول الزاهري: «بصفتي تاجراً ومربّي دواجن، أستطيع القول إن هذا القطاع أثبت قدرته على الاستمرار والتطور، ونجح في تقديم منتج وطني يتمتع بجودة عالية، جعلته قادراً على منافسة المنتج المستورد وتلبية احتياجات السوق المحلي بثقة»، مضيفا أن التطور الذي شهده القطاع لم يأتِ من فراغ، بل كان ثمرة لتكامل الجهود بين المربين والتجار من جهة، والدولة من جهة أخرى.

الجنيد: الاستراتيجية الوطنية للدواجن أعادت التوازن للسوق ورسّخت إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد

الهارب: سلاسل القيمة تعيد تنظيم قطاع الدواجن وتعزز المنتج الوطني

الزاهري: البيع بالوزن هو الأساس الحقيقي لاستقرار السوق ومنع الكساد

حسن: نطمح للتوسع وفتح أسواق مركزية وإنشاء مسالخ متكاملة داخل المديرية

ويشير إلى أن الدور الحكومي كان حاسماً في دعم المربين والتجار، عبر تسهيل الإجراءات، وتخفيض الرسوم على مدخلات الإنتاج، وتنظيم السوق، وحماية المنتج المحلي من الإغراق بالسلع المستوردة، سواء الدجاج المجمد أو بيض المائدة، والتي كان من شأنها إضعاف المنتج الوطني بدل توطينه وتعزيزه.

ويرى أن من أبرز مطالب تجار ومربّي الدواجن هو الاستمرار في تسهيل الإجراءات وفتح آفاق التصدير، من خلال عقد اتفاقيات مع الدول لفتح أسواق خارجية، مشيراً إلى أن القطاع اليوم مؤهل للانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التصدير، إذا ما توفرت البيئة التنظيمية الداعمة.

وفيما يخص التجميد، يوضح الزاهري أنه يمثل مرحلة تحويلية ضرورية لتنظيم السوق، قائلاً: «طالما نمتلك المنتج الأساسي وهو الدجاج الحي، إلى جانب مسالخ آلية متوفرة وفي تطور مستمر، وثلاجات قادرة على استيعاب الطلب الحالي وزيادته، فإن التجميد يصبح أداة لتنظيم التسويق وليس عبئاً على المنتج». وأضاف أن قدرات القطاع الإنتاجية تفوق الاستهلاك المحلي في حال تشغيله بكامل طاقته، ما يفتح المجال أمام التوسع والنمو.

البيع بالوزن هو الأساس

ويشدد على أن البيع بالوزن هو الأساس الحقيقي لاستقرار السوق، باعتباره آلية عادلة تمنع الكساد، وتنظم العلاقة بين العرض والطلب، وتحمي المربي والتاجر والمستهلك في آن واحد. وأكد أن هذه الخطوة ستسهم في إنهاء العُشوائية السعرية، وتضمن استدامة القطاع على المدى الطويل.

ويختم الزاهري حديثه بالتأكيد على أن المربين والتجار شركاء رئيسيون في إنجاح الاستراتيجية الوطنية للدواجن والبيض، من خلال الالتزام بتسويق المنتج المحلي، ورفع جودته، والتكامل مع توجهات الدولة، بما يعزز مكانة الدواجن الوطنية في السوق المحلي، ويمهد الطريق لوصولها إلى الأسواق الخارجية.

نشر الوعي وتثقيف صغار المربين

في إطار العمل التكاملي، تبرز الجمعيات التعاونية بوصفها الممثل الحقيقي لصغار المربين. ويؤكد عامر حسن، ضابط وحدة الدواجن في جمعية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، أن الجمعية تضطلع بدور محوري في تسويق الإنتاج الزراعي والحيواني، وفي مقدّمته إنتاج الدواجن، بما يسهم في استقرار دخل صغار المربين وضمان استمرارية نشاطهم الإنتاجي.

ويوضح حسن أن الجمعية تعاقدت مع قرابة مائة مزارع من صغار المربين من ذوي الدخل المحدود، وفق عقود واضحة ومحددة البنود، تكفل حقوق جميع الأطراف وتضمن الالتزام المتبادل بالمسؤوليات.

ويبيّن أن دور الجمعية لا يقتصر على التسويق، بل يمتد إلى نشر الوعي وتثقيف المربين، وتحسين أساليب التربية، وتقليل المخاطر خلال دورة الإنتاج، إضافة إلى استيعاب الكميات المنتجة، وهو ما انعكس إيجابًا على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشريحة واسعة من المربين.

وأشار إلى التزام الأطراف بالشروط المتفق عليها، حيث يلتزم المربون بتوريد الكميات المحددة، فيما تلتزم الجمعية باستيعاب الإنتاج وسداد المستحقات المالية أو توفير مدخلات الإنتاج وفق ما نصّت عليه العقود.

ويؤكد حسن أن الجمعية تسعى إلى توسيع نطاق عملها واستهداف مربين جدد من ذوي الدخل المحدود، بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، ومكافحة البطالة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع المحلي.

ويدعو حسن الجهات المعنية إلى مساندة الجمعية وتقديم الدعم اللازم لتطوير المشروع وتوسيعه داخل المديرية، مشيرًا إلى تطلعات الجمعية لتنفيذ مشاريع مستقبلية، أبرزها إنشاء سوق مركزي للدواجن ومسلخ متكامل، بما يعزز كفاءة التسويق ويرفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي، ويخدم أهداف التنمية المستدامة في القطاع.

ضابط سلاسل القيمة للدواجن والبيض المهندس هلال الجشاري في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية":

تمكنا من إحلال الدجاج التجاري المجمد المنتج محلياً بديلاً عن المستورد ، وتنظيم استيراد أمهات الدواجن، مع تعزيز دور الجمعيات التعاونية وصغار المربين

أكدمسؤول وحدة الدواجن و ضابط سلاسل القيمة للدواجن والبيض بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس هلال الجشاري أن قطاع الدواجن يمثل دعامة أساسية للأمن الغذائي في اليمن، وأنه يشكل مصدرًا سريعًا ومستدامًا للبروتين الحيواني مع توفير فرص عمل للعديد من الأسر.

وأشار إلى أن تنظيم القطاع عبر سلاسل القيمة أسهم في تقليص الوسطاء وربط المنتج بالمستهلك مباشرة، ما عزز الاستقرار في الأسعار وحسّن من جودة الإنتاج المحلي، كما ساعد للحد من الاعتماد على الدواجن المستوردة.

وأوضح أن الجمعيات التعاونية والقطاع الخاص لعبا دورًا محوريًا في دعم المزارعين، وتطوير مشاريع التجميد، وتسويق الدواجن، وتوطين صناعة الأعلاف محليًا، بما يضمن استدامة الإنتاج وتحقيق العدالة السعرية للمزارع والمستهلك على حد سواء.

حاوره مدير التحرير

قطاع الدواجن هو العمود الفقري للأمن الغذائي في اليمن

■ **في البداية، حدثونا عن أهمية قطاع الدواجن في اليمن من الناحية الاقتصادية والغذائية؟**

يُعد قطاع الدواجن العمود الفقري للأمن الغذائي في اليمن، فهو المصدر الأسرع والأرخص للبروتين الحيواني (اللحوم البيضاء والبيض) اقتصاديًا، و يستوعب القطاع استثمارات بمليارات الريالات، ويوفر فرص عمل لمئات الآلاف من الأسر في المزارع، والمصانع، والمسالخ، والنقل، والتوزيع، ويشكل نحو 19% من الناتج المحلي و40% من قيمة الإنتاج الحيواني.

ويدعم المناطق الريفية، حيث تعتمد الأسر على تربية الدواجن البلدية لتأمين دخل إضافي ومصدر غذاء مستدام، كما يُعد البديل الأنسب للبروتين في ظل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، و يتميز بسرعة دورة الإنتاج (35–45 يومًا للدجاج اللاحم)، ويضمن إنتاج كميات كبيرة من الغذاء بسرعة، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بيض المائدة، ما يعزز الأمن الغذائي للأسر محدودة الدخل ويجعل القطاع خط الدفاع الأول في الأزمات الغذائية.

■ **كيف تقيّمون الواقع الحالي لقطاع الدواجن والبيض؟ وما أبرز التحديات التي تواجهه؟**

يمر قطاع الدواجن في اليمن بمرحلة تحول من العشوائية إلى التنظيم عبر سلاسل القيمة، بعد أن كان الوسطاء يسيطرون على السوق، مما رفع الأسعار وخفض أرباح المزارعين، و منذ العام الماضي، تم تقليص الحلقات الوسيطة، وربط المنتج بالمستهلك عبر الجمعيات التعاونية، وتسويق الدجاج التجاري المجمد بديلاً عن المستورد، وإيقاف استيراده، ضمن برامج برعاية الوزير الشهيد الدكتور رضوان الرباعي.

كما استعاد القطاع نشاط نحو 1200 منشأة إنتاجية، وأُعيد تشغيل خمس مسالخ كبرى، وإنشاء أربع مسالخ آلية، مع توسع في مخازن التبريد بسعة تتجاوز 20 مليون دجاجة. كما تم توطين الإنتاج عبر تقنيات حديثة، وزراعة محاصيل الأعلاف، وإنتاج بعض اللقاحات محليًا، وتنظيم استيراد أمهات الدواجن وبيض التفقيس، مع تعزيز دور الجمعيات التعاونية وصغار المربين.

لكن القطاع يواجه تحديات أبرزها الاعتماد على الأعلاف المستوردة (70–80% من التكلفة)، والأمراض، وارتفاع الطاقة، وضعف القدرة الشرائية، واحتكار بعض الشركات، وضعف البنية التحتية للتبريد.

وللتغلب عليها، تم اعتماد حلول عملية: الزراعة التعاقدية، والبحث عن بدائل محلية للأعلاف، والبيع بالوزن، وتنظيم مخلفات الدواجن، وتفعيل الحجر البيطري، وتعزيز التصنيع المحلي والقيمة المضافة، وتنظيم الاستيراد، وصولًا إلى اكتفاء ذاتي آمن ومستدام.

القطاع يوفّر مئات الآلاف من فرص العمل ويشكل 19% من الناتج المحلي

■ **ما الطاقة الإنتاجية السنوية للدواجن التجارية؟**

بالنسبة للطاقة الإنتاجية (الإنتاج المحلي) للحوم الدواجن، يُقدَّر الإنتاج السنوي المحلي بحوالي 180,000 إلى 200,000 طن من اللحوم البيضاء، بينما يصل إنتاج بيض المائدة إلى نحو 1.5 مليار بيضة سنويًا، وبناءً على تقرير المسح الميداني الذي تم خلال العام الماضي ضمن برامج وخطط سلاسل القيمة، يوجد أكثر من 6000 منشأة ومزرعة دواجن نشطة، إلا أن طاقتها القصوى لا تُستغل بالكامل بسبب أزمات الأعلاف وارتفاع تكاليف الإنتاج الأخرى، وعدم استقرار السوق، وعدم البيع بالوزن، التي يتم معالجتها حاليًا عبر الزراعة التعاقدية وتسويق دجاج مجمد منتج محلي بديل عن الدجاج المجمد المستورد.

■ **ما حجم الاستهلاك السنوي من لحوم الدواجن والبيض وما نسبة الاكتفاء الذاتي؟**

بالنسبة للاستهلاك السنوي، يُقدَّر إجمالي استهلاك اليمن من الدواجن بحوالي 200,000 إلى 250,000 طن سنويًا، ويتركز الاستهلاك بشكل كبير في المدن الرئيسية، وبشكل عام، يبلغ الاستهلاك اليومي للدواجن في اليمن قرابة مليوني دجاجة (حية ومجمدة) يوميًا.

نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم البيضاء تتراوح بين 95 % و100 %

أما نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم البيضاء من الدجاج التجاري فتتراوح بين 95% و100%، وقد يتحقق فائض ويتم التصدير إذا تم استغلال البنية التحتية الاستغلال الأمثل. وبالنسبة لبيض المائدة، فقد حقق اليمن نسبة اكتفاء ذاتي تزيد عن 100% في بعض المواسم، مع وجود فائض أحيانًا في مناطق الإنتاج الرئيسية.

■ **ما أهمية الدواجن البلدية في تعزيز الأمن الغذائي؟**

الدجاج البلدي يمثل مخزن غذاء للريف اليمني، وهو مقاوم للأمراض وبتكاليف منخفضة، و يُعد "بنكًا متنقلًا" للأسر، يوفر بيضًا ولحمًا غنيين بالبروتين والمعادن (الحديد، الزنك، فيتامين B12) بأسلوب مستدام، مع تمكين المرأة اقتصاديًا وإعطائها استقلالية مالية، و يعتمد على المرعى المحلي ومخلفات المطبخ، ما يقلل التكلفة ويضمن استمرارية الإنتاج.

وفي حالات الطوارئ يمكن بيع بعض الدواجن لتوفير سيولة نقدية، كما يساهم في الحفاظ على التنوع الوراثي والبيئي.

■ **هل هناك برامج أو أبحاث لتربية الدواجن البلدية بشكل تجاري؟**

نعم، منذ العام 2025 يشهد قطاع الدواجن تحولًا نحو التربية التجارية المنظمة للدواجن البلدية، ضمن رؤية وطنية للاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد.

و تشمل البرامج ما يلي:

• تحسين السلالات اليمنية لزيادة إنتاج البيض وسرعة التسمين مع الحفاظ على مقاومة الأمراض.

• توزيع أكثر من 3500 دجاجة محسنة على الجمعيات والأسر لضمان إنتاج تجاري مستدام.

• أبحاث بدائل الأعلاف المحلية، واستبدال 75 % من الذرة المستوردة بمحاصيل محلية (الدخن، الذرة الرفيعة)، مما يخفض الكلفة الإنتاجية حتى 30 %.

• تدريب المزارعين على التربية شبه المكثفة (500–1000 طائر) ورعاية صحية مناسبة.

• إنشاء 35 وحدة دواجن ضمن الجمعيات، وتشكيل مجموعات إنتاجية لتسهيل التنظيم والدعم المستمر.

■ **ما الفرق بين الدواجن البلدية والتجارية من حيث التكلفة والإنتاج والقيمة الغذائية؟**

1 - النمو والإنتاج: الدجاج البلدي بطيء النمو (4–6 أشهر، أوزان 0.8–1.2 كجم، بيض 100–160 بيضة سنويًا)، مقابل الدجاج التجاري سريع النمو (35–45 يومًا، أوزان 2 كجم، بيض 300 بيضة سنويًا).

2 - القيمة الغذائية والطعم: البلدي غني بالبروتين والمعادن وطعمه أقوى، ولحمه متماسك وقليل الدهون، بينما التجاري طري وسهل الطهي ويحتوي على دهون أعلى.

3 - المناعة والتكلفة: البلدي مقاوم للأمراض وتكلفته منخفضة، بينما التجاري يحتاج إلى أعلاف مكلفة، وتحصينات دقيقة، وبيئة معقمة.

4 - التسويق: البلدي يُباع بالرأس بسعر مرتفع لأنه صحي وفاخر، بينما التجاري يُباع بالكيلوغرام ويُعد الخيار اليومي والمفضل للمطاعم.

5 - الاستثمار: للاستثمار السريع والربح، الدجاج التجاري أفضل؛ وللاستدامة والاستخدام المنزلي، الدجاج البلدي أفضل.

■ **كيف يمكن للجمعيات التعاونية أن تسهم في تنظيم وتسويق الدواجن البلدية؟**

تلعب الجمعيات دور المظلة المنظمة التي تجمع إنتاج المزارعين الصغار، وتوفر:

• نقاط تجميع وفحص للتأكد من صحة الدواجن قبل التسويق.

• وسائل نقل مبردة لنقل الإنتاج للمدن بتكلفة منخفضة.

• حماية من الوسطاء وتحديد أسعار عادلة للمزارعين.

• الزراعة التعاقدية لضمان سوق دائم للمزارع وتوريد مستمر للمطاعم.

• الدعم الفني والبيطري: لقاحات جماعية بأسعار مخفضة، أعلاف محسنة لزيادة الوزن.

• **الترويج والتوعية:** مهرجانات الدواجن، أسواق أسبوعية، وسائل التواصل الاجتماعي لتعريف المستهلك بمميزات المنتج البلدي.

■ **كيف تؤثر أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية على كلفة الإنتاج وسعر الدواجن؟**

تمثل الأعلاف والأدوية البيطرية الجزء الأكبر من تكلفة الإنتاج (الأعلاف 70–80 %، الأدوية 5–10 %). أي ارتفاع في الأسعار يزيد الكلفة على المزارع، ويؤثر على السعر النهائي للمستهلك، كما أن ارتفاع الأسعار يدفع صغار المزارعين للخروج من السوق، بينما تكسب الشركات الكبرى القدرة على رفع الأسعار لتعويض التكاليف.

إن كفاءة التحويل الغذائي مهمة، فالعلف الرخيص أو منخفض الجودة يؤدي إلى زيادة استهلاك

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 146 | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م

الطائر وارتفاع الخسائر. التوجه نحو بدائل محلية ومركزات ساهم في استقرار الأسعار نسبياً.

■ كيف يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الكميات المنتجة؟

تمثل الأعلاف نحو 70 % من كلفة الإنتاج، والحل يكمن في توطين صناعة الأعلاف، وتحسين كفاءة التحويل الغذائي، وتقليل الهالك في سلاسل التوريد.

و لتحقيق معادلة "تكلفة أقل + إنتاج أكثر" في اليمن، تتضمن الاستراتيجية ما يلي :

• **خفض تكاليف التغذية:** استخدام البدائل المحلية مثل الذرة الشامية، وفول الصويا، ومخلفات العصر (كسبة القطن أو السمسم)، ونخالة القمح، ومخلفات التمور، مع إنتاج المركزات البروتينية محلياً بدل استيرادها.

• **الطاقة والتدفئة:** بناء عنابر معزولة جيداً لتقليل استهلاك الوقود والكهرباء، مما يخفض النفوق ويخفض الكلفة.

• **تحسين الكفاءة الإنتاجية:** اختيار سلالات قوية وكتاكيت من أمهات إنتاجية عالية، مع تطبيق الأمن الحيوي والتحصين المنتظم.

• **البيع بالوزن والتسويق الجماعي:** يضمن حق المزارع في كل جرام علف، ويقلل خسائر التقدير بالرأس، مع عقود شراء مضمونة من المصانع أو المسالخ لتصريف الإنتاج فور بلوغ الوزن المثالي.

• **الزراعة التعاقدية والجمعيات:** شراء الأعلاف والأدوية جماعياً يحقق خصومات (وفورات الحجم) ويضمن الاستقرار في الإنتاج.

• **دعم المنتج المحلي:** إعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم والضرائب، وتنظيم استيراد الأمهات وبيض التفقيس لتفادي انهيار الأسعار في مواسم الذروة.

و بهذه الإجراءات، يتم خفض التكلفة، وزيادة الإنتاج، وضمان استدامة الربح للمزارعين والمستهلك على حد سواء.

■ ما هي الخطط لتوطين صناعة أعلاف الدواجن محلياً؟

توطين صناعة الأعلاف في اليمن يمثل معركة الاستقلال الغذائي، لتقليل الاعتماد على الاستيراد (90 % من مدخلات الأعلاف) وحماية قطاع الدواجن من تقلبات الدولار. الخطط الحالية تركز على ثلاثة مسارات استراتيجية:

أولا: التوسع في زراعة المحاصيل العلفية: زراعة الذرة الشامية الصفراء والصويا في تهامة، والجوف، والمناطق الشرقية لتوفير المادة الأساسية للعلف، مع تطبيق الزراعة التعاقدية لضمان سوق ثابت للمزارعين ومصدر مستقر للمصانع.

ثانيا: إنشاء معامل ومصانع مركزات محلية: استيراد التكنولوجيا وليس المادة الخام، وتصنيع الأعلاف والمركزات محلياً باستخدام الحبوب المحلية، ومسحوق الأسماك والفائض البحري كمصدر بروتيني، إضافة إلى مخلفات الزيتون، والسمسم، والقطن، ونخالة القمح لتقليل التكلفة.

ثالثا: سياسات تحفيزية وحماية السوق: تقديم قروض ميسرة للمستثمرين، وإعفاء المعدات من الرسوم الجمركية والضرائب، وإنشاء مراكز حديثة لتجفيف الذرة بعد الحصاد لمنع السموم الفطرية.

كما تهدف الخطط إلى كسب ثقة المزارعين بأن الأعلاف المحلية توفر نفس الكفاءة التحويلية للعلف المستورد، مما يدعم استقرار الإنتاج ويعزز الاكتفاء المحلي.

■ حدثنا عن سلاسل القيمة للدواجن: من أين تبدأ وأين تنتهي؟

سلسلة القيمة في قطاع الدواجن هي المسار المتكامل الذي تسلكه الدواجن من البيضة المفقسة حتى تصل إلى مائدة المستهلك، وتهدف السلسلة المنظمة إلى تقليل الهدر وخفض التكاليف.

• **مرحلة المدخلات:** تشمل الأمهات (استيراد أو تربية قطعان محلية)، والأعلاف (الذرة والصويا محلياً أو مستوراداً)، والأدوية واللقاحات لضمان سلامة القطيع.

• **مرحلة التفريخ:** يُنقل بيض التفقيس إلى المفاقس، لتخرج صيصان عمر يوم تُباع للمزارعين.

• **مرحلة التربية والتسمين:** في المزارع التجارية أو البلدية، يتم تغذية الصيصان وتوفير التدفئة، لتحويل العلف والماء إلى بروتين حيواني (لحم)، وتستمر هذه المرحلة من 35–45 يوماً للدجاج الأبيض التجاري، وعدة أشهر للدجاج البلدي.

• **مرحلة التجهيز والتدقيق:** عند وصول الدجاج للوزن المطلوب، يُنقل إلى المسالخ الحديثة للذبح الشرعي، والتنظيف، والفرز، والتغليف، والتبريد/التجميد.

• **مرحلة التوزيع واللوجستيات:** نقل الدواجن الحية إلى المسالخ اليدوية، والمبردة إلى الأسواق والنقاط التجارية.

• **مرحلة التسويق والبيع بالتجزئة:** الوصول إلى المطاعم، والسوبر ماركت، والحراجات، ونقاط الجمعيات، مع تطبيق البيع بالوزن لضمان القيمة العادلة لكل طرف.

• **الاستهلاك النهائي:** تنتهي السلسلة عند شراء المواطن للدجاج أو البيض، محققاً الهدف النهائي وهو الأمن الغذائي.

• **التحديات:** تشمل تكلفة النقل، وكثرة الوسطاء، ونقص سلاسل التبريد بسبب أزمة الكهرباء، مما يؤدي لبيع الدجاج حياً بسرعة وارتفاع الأسعار. ويعمل التوجه الحالي للزراعة التعاقدية على تقصير السلسلة وربط المزارع بالمستهلك مباشرة، مما يقلل التكاليف بنسبة 15–20 %.

■ ما المقصود بسلاسل القيمة لقطاع الدواجن؟ وما حلقاتها الأساسية؟

سلاسل القيمة لقطاع الدواجن هي مجموعة الأنشطة والعمليات المتسلسلة التي تمر بها الدواجن بدءًا من المدخلات الأولية (الأعلاف، الكتاكيت، الأدوية، اللقاحات، الطاقة) وصولًا إلى تقديم المنتج النهائي (لحم أو بيض) للمستهلك، مع إضافة قيمة اقتصادية وفنية في كل مرحلة. تمثل خارطة طريق توضح كيف تتحول المدخلات إلى منتج جاهز، وتبين الأطراف المستفيدين في كل حلقة.

الحلقات الأساسية لسلسلة القيمة هي:

الإمداد والمدخلات: تشمل الأعلاف المحلية أو المستوردة، الكتاكيت، الخدمات البيطرية، والوقود والكهرباء اللازمة لتشغيل المزارع.

الإنتاج والتربية: تقع في المزارع التجارية أو البلدية، وتشمل التسمين للدجاج اللاحم أو الرعاية للدجاج البياض، حيث تُضاف القيمة بتحويل المدخلات إلى وزن حي.

اثناء توقيع اول عقد دجاج مجمد منتج محلي مع كبرى شركات الاستيراد واصحاب المسالخ

الدجاج البلدي يوفر بيضًا ولحمًا غنيين بالبروتين والمعادن بأسلوب مستدام

سلاسل القيمة تربط المزارع بالمستهلك وتقلل الهدر وتخفض التكاليف

مشروع تجميد الدواجن يضمن توفر المنتج طوال العام ويقلل الاعتماد على المستورد.

التجهيز والمعالجة: تشمل الذبح، التنظيف، التقطيع، التغليف، والتبريد/التجميد للحفاظ على جودة المنتج وتسهيل تسويقه كمجمد محلي.

الخدمات اللوجستية والنقل: نقل الكتاكيت إلى المزارع، والدواجن الحية إلى المسالخ، والمنتج النهائي إلى الأسواق باستخدام سيارات مجهزة ومبردة.

التسويق والبيع بالتجزئة: نقاط التماس مع المستهلك، مثل الأسواق التقليدية، السوبر ماركت، المطاعم، حيث تُضاف قيمة إضافية عبر الطهي أو التغليف.

الاستهلاك: وصول المنتج النهائي للمواطن، مع تغذية راجعة حول السعر والجودة تُعيد تحريك السلسلة.

تكمن أهمية سلاسل القيمة في تحديد التكاليف، وتقليل الهدر، ومعالجة الفقد أثناء النقل أو الأمراض، وضمان العدالة السعرية بحيث يحصل المزارع على ربح عادل ويستفيد المستهلك بسعر مناسب.

■ ما دور سلاسل القيمة في تقليل كلفة الأعلاف وتحقيق استقرار الإنتاج؟

• تلعب سلاسل القيمة دورًا حاسمًا في تحويل قطاع الدواجن من عمل عشوائي إلى نظام اقتصادي متكامل، إذ تساعد على خفض كلفة الأعلاف وتحقيق استقرار الإنتاج.

• **تقليل كلفة الأعلاف:** من خلال الشراء الجماعي عبر الجمعيات، حيث تُشترى المواد الخام بكميات كبيرة مباشرة من الموردين، ما يخفض السعر بنسبة 10–15% مقارنة بالشراء الفردي. كما يربط دمج الإنتاج النباتي بالحيواني مزارعي الذرة الشامية بمصانع الأعلاف مباشرة، مما يقلل الوسطاء وتكاليف النقل، ويتيح علفًا محليًا أرخص.

• **تقليل الفقد والهدر:** تحسين التخزين في الصوامع يضمن وصول العلف طازجًا وبأعلى كفاءة تحويلية، فتستهلك الدجاجة كمية أقل لتعطي وزنًا أكبر.

• **استقرار الإنتاج:** التخطيط المسبق عبر الزراعة التعاقدية يمنح المزارع ضمان البيع والسعر قبل بدء التربية، مما يدفعه للاستمرار حتى في الأزمات. كما يوزع النظام المتكامل المخاطر بين المزارع والجمعية والمسلخ، ويمنع الإغراق أو العجز في السوق.

• **خفض التكاليف عبر تقصير الحلقات:** إلغاء الوسطاء يربط المصنع مباشرة بالمزارع والمزرعة بالمسلخ أو المطاعم، ما يقلل التكلفة الإجمالية بنسبة تصل إلى 20 %، ويحقق الربح للمزارع ورضا المستهلك.

■ في أي حلقة يقع مشروع تجميد الدواجن كبديل عن المستورد؟

يقع مشروع تجميد الدواجن في الحلقة الرابعة من سلسلة القيمة، وهي حلقة التجهيز والمعالجة وإضافة القيمة، التي تربط بين الإنتاج الأولي في المزارع والاستهلاك النهائي في الأسواق. تأتي هذه الحلقة بعد مرحلة التربية والتسمين وقبل مرحلة التوزيع، وبدلًا من بيع الدجاج حيًا في الأسواق، يتم توجيهه إلى المسالخ المركزية الحديثة التي تشمل الذبح والتنظيف والفرز وخطوط التغليف والتجميد السريع، لتكون البديل الحقيقي للمستورد.

تتيح هذه الحلقة تخزين الدجاج التجاري المجمد لأشهر، ما يضمن توفره طوال العام، مع ضبط دقيق للأوزان (مثل 900–1000 جرام) وتطبيق المعايير الصحية ووضع العلامة التجارية اليمنية، مما يعزز ثقة المستهلك والجودة مقابل المستورد.

اقتصاديًا، تساعد الحلقة في امتصاص فائض الإنتاج خلال مواسم الذروة، وتقلل فاتورة الاستيراد، حيث إن كل دجاجة تُجمد محليًا توفر العملة الصعبة. وتشمل التحديات سلاسل التبريد، والثلاجات العملاقة، ووسائل النقل المبردة، وارتفاع تكاليف الكهرباء والوقود، ويتم معالجتها جزئيًا عبر التحول للطاقة الشمسية في المسالخ الكبرى.

باختصار، تُعد حلقة التجميد العمود الفقري لسيادة المنتج المحلي، إذ بدونها يظل الإنتاج محصورًا في الأسواق التقليدية ولن يتمكن من المنافسة أو التميز.

■ كم الكميات التي تم تسويقها وتجميدها حتى الآن؟

حقق مشروع توطين إنتاج الدواجن تقدمًا ملحوظًا منذ بداية 2025 ضمن خطة إحلال المنتج المحلي بدل المستورد.

وبلغت الكميات التي تم سلخها وتجميدها وتسويقها عبر المسالخ المركزية أكثر من 5 ملايين دجاجة مجمدة، أي نحو 3500 طن بقيمة تزيد على 7 مليارات ريال.

حيث تصل القدرة التشغيلية الحالية للمسالخ المتعاقد معها إلى 60,000–80,000 دجاجة يوميًا، مع السعي للوصول إلى 100 ألف دجاجة يوميًا، وقابلية الزيادة إلى 120 ألف دجاجة مع دخول أكثر من 4 مسالخ جديدة، إضافة إلى توسيع البنية التحتية للتبريد والثلاجات المركزية.

أما الاستهلاك العام، فيبلغ 200,000–250,000 دجاجة يوميًا في الأسواق المركزية، وبيض المائدة 120,000–150,000 طبقًا يوميًا، ما يحقق الاكتفاء الذاتي.

وساهمت الزراعة التعاقدية في إعادة ضخ كميات كبيرة من إنتاج المزارع المحلية المتعثرة، وتسويقها بأسعار منافسة للمستورد، عبر أكثر من 1,500 نقطة بيع في أمانة العاصمة والمحافظات، مما أوقف استيراد الدواجن المجمدة بنسبة 100 %، ومنع ارتفاع الأسعار الموسمي، وضمان شراء إنتاج المزارعين عبر نظام التعاقد، مع دخول خطوط إنتاج وتجميد جديدة في الحديدة، وصنعاء، وذمار، والمحويت، والبيضاء لزيادة الحصة السوقية للمجمد المحلي مقابل المستورد.

■ ما نسبة ما تم تجميده حاليًا من الاحتياج اليومي للدواجن المجمدة؟

يُقدَّر الاحتياج اليومي للدواجن المجمدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بنحو 100 ألف دجاجة يوميًا، وهي مناطق كانت تعتمد سابقًا كليًا على المستورد.

وتشير البيانات إلى أن القدرة الحالية للتجميد المحلي، ممثلة بالكميات المتعاقد عليها والمورَّدة للأسواق منذ بداية عام 2025، تتراوح بين 60 ألفًا و80 ألف دجاجة يوميًا، أي ما يغطي 60–80 % من الاحتياج اليومي، مع السعي لاستكمال تغطية الفجوة بالكامل، خصوصًا في المدن الرئيسية.

وتُعد هذه النسبة إنجازًا كبيرًا مقارنة بالماضي القريب، إذ كانت تقترب من صفر% قبل عامين، حين كان سوق الدجاج المجمد حكرًا على الاستيراد.

ويعود هذا التحسن إلى توجيهات القيادة، وجهود وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وتفعيل الزراعة التعاقدية عبر الجمعيات التعاونية وشركات الإنتاج والمسالخ، ما أسهم في عودة مسالخ كبرى للعمل بطاقتها القصوى، ونجاح الدجاج المجمد المحلي في دخول الأسواق بمواصفات منافسة.

■ من هم المستفيدون المباشرون من مشروع التجميد؟

يُعد مشروع تجميد الدواجن التجاري محليًا في اليمن مشروعًا استراتيجيًا تتجاوز فوائده مجرد توفير منتج في السوق، إذ يمتد أثره إلى مختلف حلقات سلسلة القيمة.

ويأتي المزارعون في مقدمة المستفيدين، حيث

وفّر لهم المشروع حماية من تقلبات الأسعار وضمان بيع الإنتاج فور جاهزيته بسعر عادل، مع وجود مشترٍ دائم عبر المسالخ التعاقدية، ما شجّعهم على الاستمرارية والتوسع في الإنتاج. كما يُعد المستهلك مستفيدًا مباشرًا من خلال توفير دجاج محلي مذبوح ومجمّد بجودة عالية وسعر مناسب، مع ثقة أكبر بالذبح المحلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية مقارنة بالمستورد. واستفادت كذلك المسالخ ومعامل التجهيز عبر إعادة التشغيل ورفع الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل، إلى جانب تحفيز الاستثمار في البنية التحتية من مسالخ حديثة ونقل مبرد ومخازن تبريد.

وعلى المستوى الأوسع، أسهم المشروع في دعم الاقتصاد الوطني عبر تقليل فاتورة الاستيراد والحفاظ على العملة الصعبة، وتعزيز السيادة الغذائية، كما استفاد القطاع التجاري والمطاعم والسوبر ماركت من استقرار التوريد والثبات في الكميات والأوزان والأسعار، إلى جانب خلق آلاف فرص العمل في مختلف حلقات سلسلة القيمة، من الإنتاج إلى التسويق والتوزيع.

■ **تم إيقاف استيراد الدواجن المجمدة، ما أهدافه الاقتصادية والتنموية، وماذا حقق حتى الآن؟**

يُعد إيقاف استيراد الدواجن المجمدة في اليمن، الذي جرى تفعيله والتشديد عليه خلال عام 2025، من أبرز الإجراءات السيادية الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز السيادة الغذائية، وقد حقق القرار عدة أهداف اقتصادية وتنموية، أبرزها حماية المنتج المحلي ومنع إغراق السوق بالدجاج المستورد الرخيص الذي كان يتسبب في إفلاس المزارعين وتوقف مئات المزارع عن الإنتاج، إضافة إلى إعادة تشغيل أكثر من 1500 مزرعة وتوفير آلاف فرص العمل في الريف والمدن.

كما أسهم القرار في تقليص فاتورة الاستيراد في قطاع الدواجن، وهي ثاني أكبر فاتورة استيراد بعد القمح، والمقدّرة بأكثر من 800 مليون دولار سنويًا، بما يساعد على الحفاظ على العملة الصعبة داخل البلاد. إلى جانب ذلك، حفّز الاستثمار في الصناعات التحويلية عبر تشجيع إنشاء مسالخ حديثة وخطوط تجميد وتغليف محلية بدلًا من الاعتماد على الاستيراد.

أما على مستوى النتائج المحققة، فقد شهد عام 2025 انطلاق الزراعة التعاقدية، حيث جرى ربط المستوردين السابقين بالمزارعين والجمعيات التعاونية، وأصبحوا يشترون الإنتاج المحلي المجمد ويسوّقونه بعلامات تجارية وطنية، وتم تسويق نحو 3500 طن من الدجاج المجمد المحلي كبديل مباشر للمستورد، مع عودة مسالخ رئيسية في أمانة العاصمة والحديدة وذمار للعمل بطاقتها القصوى. كما أدى التنافس المحلي إلى تحسين الجودة والالتزام بالمعايير الصحية، ومنح المزارعين استقرارًا وأمانًا شجّعهم على التوسع في الإنتاج. وبذلك لم يكن القرار مجرد منع، بل تحويل مسار نحو دورة اقتصادية وطنية متكاملة.

■ **قرار بيع الدواجن بالوزن أثار جدلًا واسعًا، متى سيُطبَّق وما فوائده؟**

يُعد قرار بيع الدواجن بـ«الوزن» بدلًا من «الرأس» من أهم القرارات التنظيمية في قطاع الدواجن باليمن، وقد أثار جدلًا لأنه يغيّر ثقافة تجارية واستهلاكية متجذّرة منذ عقود.

ورغم أن القرار لم يصدر بصيغته النهائية بعد، إلا أنه دخل حيّز التطبيق الفعلي منذ عام 2025، وأصبح النظام السائد في المسالخ ونقاط البيع بالجملة والتجزئة، خصوصًا في المولات والسوبر ماركت وبعض المحلات، بالتزامن مع تفعيل الزراعة التعاقدية وتسويق الدجاج المحلي المجمّد كبديل للمستورد.

أما الجدل فكان في معظمه من بعض التجار الذين اعتادوا تحقيق أرباح مرتفعة عبر بيع دجاج صغير الحجم بسعر «الرأس»، وكذلك من بعض المستهلكين الذين تخوّفوا في البداية من ارتفاع الأسعار، قبل أن يتبيّن لهم أن البيع بالوزن يحميهم من الغش في الحجم.

وتكمن فوائد البيع بالوزن في تحقيق العدالة بين المزارع والمستهلك؛ إذ يضمن للمزارع قيمة الإنتاج الحقيقي المرتبط بالوزن، ويحمي المستهلك من دفع سعر مرتفع مقابل دجاجة صغيرة، فيدفع ثمن ما سيستهلكه فعليًا، كما يشجّع على الإنتاج الكفوء من خلال تحسين التغذية والرعاية للوصول إلى أوزان مثالية (1.2–1.5 كجم)، ويعزّز المنافسة العادلة ويكسر الاحتكار عبر سهولة مقارنة الأسعار مع الدواجن المجمّدة المباعة بالوزن.

إضافة إلى ذلك، يساعد القرار الدولة والجمعيات على قياس حجم الإنتاج الحقيقي بالطن، وبناء قاعدة بيانات دقيقة تخدم الأمن الغذائي.

■ **ما الآلية الرقابية لضمان تنفيذ القرار بشكل عادل؟**

لضمان الانتقال من نظام البيع بـ«الرأس» إلى «الوزن» ومنع التلاعب، ستُطبَّق آلية رقابية صارمة تشارك فيها الجهات المعنية، تشمل عدة محاور رئيسية، أبرزها:

• الرقابة من نقطة المنبع (المسالخ والحراجات)، ومنع بيع الدواجن في أسواق الجملة إلا بالوزن القائم، مع إلزام التجار بإصدار سندات شراء تُوضّح الوزن الكلي وسعر الكيلو، لتكون مرجعًا قانونيًا عند التفتيش.

• الرقابة الميدانية على محلات التجزئة، والتأكد من استخدام موازين إلكترونية دقيقة ومعايرة، ومصادرة الموازين غير المطابقة، مع إلزام المحلات بإشهار سعر الكيلو اليومي بوضوح.

• مطابقة الفواتير بين سعر الشراء من الجملة وسعر البيع للمستهلك، لضمان عدم تجاوز هامش الربح المسموح به.

• الرقابة على المسالخ ومعامل التجميد للدواجن المبردة والمجمدة، عبر إلزام بطاقة بيان توضّح الوزن الصافي وتاريخ الذبح، مع فحص عينات عشوائية لمنع غش الأوزان.

• إشراك المجتمع والرقابة الشعبية، وتفعيل الخطوط الساخنة لتلقي بلاغات المواطنين، إلى جانب التوعية الإعلامية ونشر أسعار يومية عبر وسائل الإعلام.

خطة 2026 تعتمد على شعار "من المنتج إلى المستهلك" لضمان استقرار الأسعار وتقليص الوسطاء

الزراعة التعاقدية تضمن تصريف الإنتاج وتثبيت الأسعار وتمويل المدخلات

الجمعيات التعاونية تعمل كدرع للمزارع وضمان للمستهلك.

القطاع الخاص شريك أساسي في الأمن الغذائي والاستثمار في البنية التحتية والتسويق المحلي.

• تفعيل العقوبات الرادعة، بما يشمل غرامات تصاعدية، والإغلاق المؤقت للمخالفين، وإدراج المتلاعبين في قائمة سوداء وحرمانهم من التسهيلات والتصاريح.

تهدف هذه الآلية إلى حماية المستهلك وضمان عدالة السوق واستقرار الأسعار.

■ **ما خطة تسويق الدواجن والبيض للعام الحالي؟**

تتمحور خطة تسويق الدواجن وبيض المائدة لعام 2026 حول شعار "من المنتج إلى المستهلك"، بهدف تقليص حلقات الوساطة وضمان استقرار الأسعار طوال العام، خاصة مع اقتراب المواسم عالية الاستهلاك (مثل شهر رمضان المبارك)، من خلال التوسع في "منافذ البيع المباشر".

وتعتمد الخطة على كسر احتكار الوسطاء من خلال فتح مراكز بيع تابعة للجمعيات، والتوسع في إنشاء مراكز بيع مباشرة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، لبيع الدجاج والبيض بأسعار "المزرعة" (تخفيض يصل إلى 15%)، والمعارض الرمضانية والموسمية، وتخصيص أجنحة كبرى في المعارض التجارية لمنتجات الدواجن المحلية (المجمدة والمبردة) والبيض، ورقمنة التسويق (قاعدة البيانات السعرية)، والبورصة السعرية اليومية، وإصدار نشرة سعرية موحدة يوميًا لأسعار "كيلو الدجاج" و"طبق البيض" في مختلف المحافظات، وتعميمها عبر وسائل الإعلام لمنع التلاعب، وتفعيل منصات إلكترونية تربط كبار المستهلكين (مطاعم، فنادق، مستشفيات) بالمزارع والجمعيات مباشرة لضمان توريد كميات ثابتة، وتعزيز هوية "المنتج الوطني" (المجمد والمبرد)، وحملة "دجاجنا المحلي أفضل"، وحملة إعلانية واسعة تركز على المميزات الصحية للدجاج المحلي (ذبح حلال، طازج، بدون هرمونات) لمنافسة المستورد، والتغليف العصري، وإلزام المسالخ بتطوير عبوات التغليف لتشمل (الوزن الدقيق، تاريخ الذبح، والقيمة الغذائية)، مما يسهل عرضها في "السوبر ماركت" الكبيرة بنفس أسلوب المنتجات العالمية، واستراتيجية تسويق البيض (تحقيق الفائض)، وبما أن اليمن يحقق اكتفاءً ذاتيًا في البيض، تركز الخطة على البيض المعبأ وتشجيع تسويق البيض في عبوات كرتونية وبلاستيكية صغيرة (6 و12 بيضة) لتناسب القدرة الشرائية المحدودة، وتوزيع الفائض ونقل كميات البيض من المحافظات ذات الإنتاج الكثيف (مثل ذمار والحديدة) إلى المحافظات ذات الاستهلاك العالي لضمان عدم انهيار الأسعار لدى المزارعين، ونظام "الزراعة التعاقدية" كأداة تسويق، وإلزام الشركات المستوردة سابقًا بتخصيص 70 % إلى 100 % من ثلاجاتها ومنافذ توزيعها للمنتج المحلي "المجمد"، وتوفير ضمانات شراء للمزارعين (عقود بيع مسبقة)، مما يضمن تدفق الكميات للأسواق دون انقطاع.

■ **كم الكميات المخطط تسويقها خلال هذا العام؟**

تركز خطة التسويق لعام 2026 على تعزيز الإنتاج المحلي لسد فجوة الدواجن المجمدة بعد إيقاف الاستيراد، باستهداف تسويق وتجميد 30–40 مليون دجاجة (2.5–3.5 مليون شهريًا)، بطاقة يومية 100,000 دجاجة لتغطية المدن الرئيسية والمطاعم والقطاع الحكومي. أما الدواجن الحية، فيستهدف تسويق 75–80 مليون دجاجة سنويًا، مع تدفق يومي يزيد على 220,000 دجاجة. وفي البيض، تهدف الخطة إلى تسويق 50–55 مليون طبق سنويًا (140–150 ألف طبق يوميًا)، مع توزيع استراتيجي لمواجهة مواسم الذروة وتوفير مخزون احتياطي 3–5 ملايين دجاجة مجمدة خلال شهر رمضان.

■ **كيف تعمل الزراعة التعاقدية على إستقرار السوق وحماية المنتج؟**

الزراعة التعاقدية هي اتفاق مسبق يربط المزارع بالمسوّق قبل الإنتاج، وتضمن تصريف الإنتاج وتثبيت الأسعار، وتمويل المدخلات، وتنظيم دورة الإنتاج، وضبط الجودة، مع تحويل جزء من الإنتاج إلى التجميد كصمام أمان.

■ **هل بدأ المواطن يلمس أثر هذه الخطة؟**

نعم، منذ 2025، ظهر الاستقرار السعري وتوفر البديل الاقتصادي (المجمد الوطني)، مع ثقة في الجودة وسهولة الوصول للمستهلك، وتقليل أثر البيع بالرأس ("غبن الحجم").

■ **ما الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية؟**

الجمعيات تجمع صغار المزارعين وتوفر لهم المدخلات بأسعار أقل، وتقدم الإرشاد والخدمات البيطرية، وتدير المسالخ المركزية والتصنيع والتجميد، وتعمل على توطين الأعلاف المحلية، وتطبق قرار البيع بالوزن، لتكون درعًا للمزارع وضمانًا للمستهلك.

■ **كيف تكون الجمعيات حلقة وصل عادلة بين المربي والسوق؟**

تعمل الجمعيات كوسيط خدمي، تقلص فجوة الربح لصالح المزارع والمستهلك، وتوازن القوة التفاوضية، وتدير المخاطر والفوائض، وتضمن تحصيلًا ماليًا مضمونًا.

■ **هل هناك توجه لتعزيز دور الجمعيات في إدارة سلاسل القيمة؟**

نعم، في 2026، تسعى الدولة إلى تمكين الجمعيات لتصبح المدير الفعلي لسلاسل القيمة، بامتلاك مصانع الأعلاف والمسالخ وأسواق التوزيع، مع الربط الرقمي والتكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

■ **من هم الشركاء الأساسيون في تنفيذ برامج سلاسل الدواجن؟**

الشركاء هم القطاع الحكومي (التخطيط والإشراف الفني)، اللجنة الزراعية والسمكية العليا (استراتيجيات وتنسيق)، وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية (إرشاد ورقابة)، وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار (الأسعار وحماية المنتج)، القطاع التعاوني (تنظيم المزارعين)، القطاع الخاص (التسويق والاستثمار)، والمؤسسات التمويلية والإعلامية.

■ **ما دور القطاع الخاص في التوسع الاستثماري وتحقيق الاكتفاء الذاتي؟**

القطاع الخاص يضخ الاستثمارات في البنية التحتية، وسلسلة الإمداد، وصناعة المدخلات محليًا، والتسويق والتوزيع، ليصبح شريكًا في الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الاستيراد.

■ **كيف وجدتم تجاوب القطاع الخاص؟**

تجاوب القطاع الخاص كان حاسمًا، حيث انتقل من التوجس إلى الشراكة الكاملة، مما ساهم في استبدال المستورد بالمنتج المحلي بسرعة وكفاءة.

■ **ما أبرز الصعوبات والعوائق وكيفية موا جهتها ؟**

أبرز الصعوبات: احتكار الشركات الكبرى، تضارب المصالح، الاعتماد على الخارج، صعوبة الرقابة على الأسعار.

الاستراتيجيات: دعم الجمعيات لامتلاك مفاتيح السلسلة، فرض عقود زراعة تعاقدية عادلة، الرقابة الحكومية الصارمة، وتوطين الأعلاف محليًا لتقليل نفوذ الشركات.

ما أبرز الخطط والمشاريع القادمة للنهوض بالقطاع؟

مشاريع توطين مدخلات الإنتاج، والمزارع المغلقة، والأمن الحيوي، والصناعات التحويلية، والمناطق الإنتاجية المتخصصة، وبنك بذور الدواجن، بهدف تغطية 90–100 % من الاحتياج وخفض الأسعار بنسبة 20 %.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 146 | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م

غاية وطن وشعب ... تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن

د. يوسف المخرفي

لقد بلغنا بعض القمم بعزيمة وإرادة لا تلين لوطن وشعب، في ظل قيادة ثورية وسياسية وحكومية تواقة لبلوغ جميع غايات تحقيق الاكتفاء الذاتي من وكل شيء من احتياجاتنا الغذائية اليومية.

وعادة ما تتبع غاية تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتج ما إصدار الحكومة، ممثلة في وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وبكل ثقة قرار حظر الاستيراد، وهو السبيل الوطني الحمائي المشروع لحماية المنتج الوطني في ظل عصر العولمة الذي نعيشه، والذي حد من الحمائية وفتح السوق المحلية للمنافسة العالمية، فضاعت خلالها المنتجات الوطنية، وعصر التفاهة المتمثلة آثارها في فتح الشهية لاستيراد كل شيء، والرغبات الفردية السخيفة في تفضيل المنتج المستورد عن جميع المنتجات الوطنية، وهو يعلم أن ذلك المصدر للمنتج لنا في وقت السلم، سيمتنع عن تصديره إلينا في حالات الحروب والأزمات.

وأعد نفسي أحد المباركين والمعجبين بخطة الحكومة والوزارة في تحقيق غاية الاكتفاء الذاتي من الدواجن، من خلال تفعيل الآلية التعاقدية والتعاضدية مع الغرفة التجارية الصناعية، ومن خلال إنشاء الشركات العامة والخاصة المتخصصة في إنتاج الأعلاف والكتاكيت والأمهات.

ومؤخرًا تم تفعيل برامج الزراعة التعاقدية لإنتاج الذرة وفول الصويا كمادتين أساسيتين لإنتاج الأعلاف اللازمة لتربية الدواجن.

كما تم تثبيت أسعار الدجاج اللاحم بين 2000 و3000 ريال حسب الحجم في السوق المحلية لتحقيق استقرارها، كما تم إنتاج 60 ألف طائر مجمد يوميًا لتخزين الفائض، وبالتالي تحقيق الاستقرار لسوق الدواجن.

إن غاية الاكتفاء المحققة هذه قد أعفت الاقتصاد الوطني بنحو 2.5 مليار ريال، تخفيفًا من فاتورة الاستيراد. هذا المبلغ وفر عشرات آلاف فرص العمل للشباب العاطلين، وجعل من قطاع الدواجن أحد الحلول للحد من البطالة في ظل ما يعيشه اقتصادنا الوطني من ركود ناتج عن العدوان والحصار الجائرين على بلادنا.

وبالتالي، نؤكد في توصياتنا على استمرار تنفيذ الخطة المشار إليها لعناصرها في سطور هذا المقال، والعمل في جميع الاتجاهات الإنتاجية للكتاكيت والأمهات والأعلاف، وفي اتجاه تحقيق استقرار السوق، وتخزين الفائض كدجاج مجمد، وتفعيل والتشديد على تنفيذ حظر الاستيراد للكتاكيت والأمهات والأعلاف والدجاج المجمد، لنصل إلى غايات الاكتفاء الذاتي

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية النظيفة والمستدامة وتغير المناخ المساعد

الدواجن وأهميتها في النهضة الاقتصادية

م/عبد السلام ظافر

تُعد الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ومن ضمن مجالاتها الحيوية الثروة الحيوانية والنحل. ومن هذا المنطلق، يجب الاهتمام بمجال الثروة الحيوانية والدواجن، وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لحمايتها من الأمراض والعدوى.

تعتبر الدواجن حيوانات زراعية صغيرة الحجم، سريعة الدورة الإنتاجية، يربيها الإنسان للاستفادة من لحومها وبيضها. وتربية الدواجن صناعة مهمة لها تأثير إيجابي مباشر على الاقتصاد الوطني والمستهلكين على حد سواء. ويعد الاهتمام بهذا القطاع عاملًا رئيسيًا ورافدًا مهمًا للاقتصاد الوطني والمجتمعي، كما يساهم في توفير الدخل للأسر التي تعمل في تربية الدواجن المنزلية، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

هناك عدة عوامل يجب مراعاتها في مزارع وحظائر الدواجن، أهمها:

- المساحة المناسبة لكل طائر.
- التهوية الجيدة.
- ضبط درجة الحرارة والرطوبة.
- توفير الأعلاف والمياه بالكميات المناسبة.

ونظرًا لأهمية الدواجن كمصدر غني بالبروتينات والطاقة، فإنه من الضروري على الفرد والمجتمع والمؤسسات وحتى الوزارة الاهتمام بهذا القطاع، ودعم المزارعين، والتنسيق مع الجمعيات ومكاتب الزراعة في المديريات لضبط الأسعار وتسهيل تسويق الدواجن والبيض. ويعتبر ذلك عنصرًا مهمًا في رفد الاقتصاد الوطني، مع الاستفادة من عائدات التصدير بما يتوافق مع مصلحة المستهلك والمنتج.

الاهتمام بقطاع الدواجن وتوفير المستلزمات الصحية له دور حاسم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والحد من الاستيراد الخارجي، الذي قد يفتقر للسلامة الغذائية أو يخالف المواصفات الشرعية. فقد تكون طرق الذبح في بعض الدواجن المستوردة غير مطابقة للشريعة الإسلامية، وهو ما يُعد محرّمًا.

كما يجب نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية استهلاك الدواجن واللحوم المحلية، لما لذلك من أثر إيجابي في تقليل الاستهلاك الخارجي، ودعم الإنتاج المحلي، والحفاظ على العملة الصعبة، ومواجهة محاولات الأعداء التأثير على اقتصادنا. فبلادنا تتمتع بمناخ وموارد طبيعية وجغرافية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات الزراعية والحيوانية.

وعليه، ندعو الهيئات المسؤولة عن الرقابة والتفتيش، وسن القوانين، للتعامل مع أصحاب المطاعم والتجار بمنع الاستيراد الخارجي للدواجن واللحوم، وإلزامهم بالتعامل مع المربين المحليين..

استراتيجية الدواجن... عندما يتحول الاستيراد من عبء إلى فرصة وطنية

المهندسة أفنان الحكمي

لم تعد فاتورة استيراد الدواجن المجمدة مجرد رقم في الميزان التجاري، بل أصبحت تحديًا مباشرًا للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني. ومن هنا تبرز أهمية استراتيجية تطوير قطاع الدواجن وإحلال المنتج المحلي بديلاً عنها كخيار وطني عاجل لا يحتمل التأجيل.

فإحلال الدواجن المحلية يسهم في خفض استنزاف النقد الأجنبي، ويحقق عوائد اقتصادية ملموسة عبر تنشيط الاستثمار الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم المنتجين المحليين، إلى جانب توفير غذاء صحي وآمن للمستهلك اليمني، وتعزيز قدرة المجتمع على الاعتماد على الذات بما يتماشى مع رؤية الاكتفاء الذاتي الوطني.

إن تعزيز الإنتاج المحلي للدواجن يفتح المجال أمام تنمية سلسلة قيمة متكاملة تشمل إنتاج الأعلاف، وتربية الدواجن، والرعاية البيطرية، والتسويق، والنقل، والذبح بطريقة صحية، مما يخلق فرص عمل للشباب ويزيد دخل الأسر في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

كما أن الاعتماد على المنتج المحلي يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الاستيراد، خاصة في ظل الأزمات العالمية أو القيود التجارية، ويضمن استقرار السوق المحلي وأسعار الدواجن، بما يعزز الأمن الغذائي ويحد من التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المواطنين.

إن تطوير قطاع الدواجن المحلية ليس مجرد خيار اقتصادي، بل خطوة استراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق استدامة الإنتاج الغذائي، وتمكين اليمن من تحويل التحدي المستورد إلى فرصة وطنية حقيقية تدعم الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل.

أيمن الرماح

كيف يسهم إحلال الدواجن المحلية في خفض فاتورة الاستيراد ودعم الاقتصاد الوطني ؟

في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يمر بها اليمن، وارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائي، تبرز قضية الدواجن كأحد أهم الملفات القابلة للمعالجة عبر سياسات إنتاجية وطنية فعّالة. فالدواجن تُعد من السلع الأساسية في سلة الغذاء اليومية للأسرة اليمنية، ويعتمد السوق المحلي بدرجة كبيرة على الدواجن المستوردة المجمدة، ما يشكّل عبئًا متزايدًا على الاقتصاد الوطني واستنزافًا مستمرًا للعملة الصعبة، في وقت يمتلك فيه القطاع المحلي إمكانات حقيقية للإحلال والتوسع.

إن التوجه نحو إحلال الدواجن المحلية الطازجة بديلاً عن المستورد المجمد لا يمثل خيارًا إنتاجيًا فحسب، بل استراتيجية اقتصادية وتنموية متكاملة. فخفض الاعتماد على الاستيراد ينعكس مباشرة في تقليص فاتورة الواردات، وتحسين الميزان التجاري الغذائي، وتوجيه الموارد المحدودة لدعم الإنتاج المحلي بدلًا من خروجها إلى الخارج، بما يعزز الصمود الاقتصادي ويخفف من الضغوط المعيشية على المواطنين.

وتشير المعطيات إلى أن جزءًا كبيرًا من الإنفاق على استيراد الدواجن يمكن توفيره في حال تم الاستثمار المنظم في مزارع الدواجن المحلية، وتحسين كفاءة الإنتاج، وتوسيع الطاقة الإنتاجية بشكل مرحلي. غير أن نجاح هذه الاستراتيجية يظل مرتبطًا بشكل مباشر بضرورة توفير مدخلات إنتاج أساسية محلية قادرة على منافسة المدخلات الخارجية من حيث الجودة والسعر، وعلى رأسها الأعلاف، والكتاكيت، والخدمات البيطرية، ومستلزمات التربية.

فكلفة هذه المدخلات تمثل العامل الحاسم في تحديد سعر الدجاج المحلي، ومن دون توطينها أو تنظيم أسواقها وتوفيرها بأسعار مناسبة، سيبقى المنتج المحلي عرضة لتقلبات الأسعار وغير قادر على المنافسة. إن خفض كلفة المدخلات ينعكس مباشرة على سعر الدجاج في السوق، ويجعل المنتج المحلي متاحًا للمستهلك بسعر عادل ومنافس.

ولا يقتصر أثر إحلال الدواجن المحلية على خفض فاتورة الاستيراد، بل يمتد ليحقق عائدًا اقتصاديًا واسعًا من خلال تنشيط سلسلة قيمة متكاملة تشمل إنتاج الأعلاف، والتربية، والرعاية البيطرية، والذبح، والنقل، والتسويق، بما يخلق فرص عمل ويعزز دخل الأسر، خصوصًا في المناطق الريفية. وتتطلب هذه الاستراتيجية تكامل أدوار الدولة في وضع السياسات الداعمة وتنظيم الاستيراد، ودور القطاع الخاص في الاستثمار، ودور الجمعيات التعاونية في توطين المدخلات ودعم المنتجين. وفي المحصلة، فإن إحلال الدواجن المحلية بديلاً عن المستورد المجمد يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز السيادة الاقتصادية في اليمن.

تهامة تقود ثورة "سلسلة القيمة"

قطاع الدواجن من التربية التقليدية إلى السيادة الغذائية

اليمن الزراعية- أيوب أحمد هادي

تتحول الكثير من ساحات تهامة الذهبية اليوم إلى حاضنة لأكبر مشروع وطني يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الدواجن.

هذا يأتي وفق جهود تنظيمية ضمن "برنامج سلسلة القيمة"، وهو تحول جذري يقوده تحالف استراتيجي بين الاتحاد التعاوني الزراعي، والجمعيات التعاونية، والمجاميع الإنتاجية، وبدعم من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، ويهدف إلى إنهاء عقود من التبعية للمنتج المستورد وتحويل تهامة إلى "سلة غذاء" حقيقية تؤمن مائدة المواطن اليمني.

وفي خطوة تعكس التوجه الرسمي نحو تنظيم قطاع الإنتاج الحيواني، يؤكد مسؤول الاتحاد التعاوني الزراعي بمحافظة الحديدة محمد عبيد دين أن ما يحدث في الحديدة هي "ثورة تنظيمية" تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية المنتج المحلي والمستهلك على حد سواء.

ويضيف في تصريح خاص لصحيفة اليمن الزراعية أن الرؤية التي نتحرك من خلالها في تهامة ترتكز على كسر الهيمنة الأجنبية على سوق الدواجن، مشيراً إلى أن السوق اليمني ظل لسنوات رهينة للمنتج المستورد الذي يفتقر للكثير من معايير الجودة والذبح الإسلامي الصحيح مقارنة بالبلدي، واليوم، نعلن أن استراتيجية 'التجميد والتبريد هي حجر الزاوية في مشروع إحلال الواردات".

ويواصل: "في الحديدة، نجحنا في الانتقال من العشوائية إلى التنظيم، فالدجاج الحي سلعة شديدة الحساسية، وأي فائض في الإنتاج كان سابقاً يؤدي إلى انهيار الأسعار وخسارة المزارع، أما اليوم، فإن تفعيل المسالخ المركزية وتحويل الفائض إلى دجاج 'مجمد ومبرد' محلي، يعمل كخزان استراتيجي يمتص صدمات السوق، معتبراً هذا التوجه مكن من توفير منتج محلي طازج ومجمد ينافس المستورد في السعر ويتفوق عليه في الجودة والضمانة الصحية".

ويشير عبيد إلى أن الاتحاد، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، يعمل على تعميم تجربة "البيع بالوزن" بدلاً من البيع بالرأس لضمان العدالة السعرية، مؤكداً أن محافظة الحديدة باتت اليوم تمثل النموذج الأول في تطبيق "سلسلة القيمة" المتكاملة، حيث يتم التحكم في المدخلات (كتاكيت وأعلاف) وصولاً إلى المخرجات (دجاج مبرد ومجمد) عبر كيانات تعاونية قوية.

سلسلة القيمة: كيف تخلصت تهامة من مخالب "الوسطاء"؟

ولسنوات طويلة، كان المزارع التهامي يقع فريسة للوسطاء الذين يتحكمون في الأسعار صعوداً وهبوطاً.

ويكشف أن نظام "المجاميع الإنتاجية" استطاع تقليص الحلقات الوسيطة بنسبة كبيرة عبر الربط المباشر بين المربي والجمعية والمسلخ والمشاركات الكبرى للدواجن، حيث انخفضت التكاليف اللوجستية، مما انعكس إيجاباً على سعر البيع النهائي وحافظ على استقراره، لافتاً إلى أن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى له محافظة الحديدة هو الوصول إلى اكتفاء ذاتي كامل.

الجمعيات التعاونية.. قاطرة البناء والتسويق

وتعد الجمعيات التعاونية في مديريات (باجل، الزهرة، المراوعة وغيرها من المديريات النموذجية) هي "المايسترو" الذي يدير هذه الدائرة الإنتاجية، ففي مديرية باجل، يوضح عبدالله فقيه، مسؤول وحدة الدواجن بالجمعية، أن الجمعية أصبحت شريكاً في الإنتاج، حيث توفر الدعم الفني وتضمن للمربي تسويق إنتاجه قبل أن يخرج من الهنجر.

ويضيف أن السوق بدأ يلمس الفرق؛ فنحن قبل أن نكون نسوق دجاجاً فإننا نسوق 'ثقة'، وقد مكنتنا المجاميع من توفير كميات مستدامة للمسالخ بأسعار منافسة وقد بلغ إجمالي ما تم إنتاجه من الدجاج المجمد خلال الشهرين الماضيين ما يقارب 250 ألف دجاجة بمعدل 4000 دجاجة يومياً".

أما في مديرية الزهرة، فيشير إبراهيم الرفاعي مسؤول وحدة الدواجن بالجمعية إلى أن تجربة "الشراء الجماعي" للمدخلات كانت الضربة القاضية للاحتكار، موضحاً أن المربين الآن يحصلون على الأعلاف والكتاكيت بأسعار المصنع، مما خفض كلفة الإنتاج بنسبة تصل إلى 20%، وهذا يمنح المنتج المحلي قدرة تنافسية هائلة أمام المنتج الخارجي، مؤكداً أنه في مديرية الزهرة "بدأنا فعلياً بتسويق الدجاج المبرد على مستوى المديرية والمديريات المجاورة كالقناوص والزيدية بمنتج يضاهي أرقى المعايير".

وفي المراوعة، يوضح مسؤول وحدة الدواجن بجمعية الاكتفاء محمد أبكر دحية أن الفرص تكمن في التكامل، حيث تعمل الجمعية كجسر يضمن تصريف الإنتاج دون تكدس"، كاشفاً عن تجاوز التحديات بقوله: "استطعنا خلق قنوات مباشرة مع كبار الشركات كالحمادي والمخلافي، وغيرها من الشركات لضمان حصول المربين على أسعار عادلة، ونحن بصدد إنشاء مسلخ نموذجي متكامل في المراوعة و نريد أن يجد المواطن في المحلات دجاجاً مجمداً يحمل اسم 'مزارع المراوعة' وبمواصفات عالمية".

من الخوف من الخسارة إلى الطموح في التوسع

وفي جولة ميدانية بين المزارع، التقينا بعدد من المربين الذين عبروا عن ارتياحهم لهذا المسار الجديد.

ويقول المربي يحيى قاسم: "كنا نربي الدجاج وقلوبنا على أيدينا، خوفاً من تلاعب التجار بالأسعار عند اكتمال الدورة الإنتاجية، واليوم، نحن نربي ونحن نعلم أن هناك جمعية واتحاداً يحمينا ويضمن لنا سعراً عادلاً".

أما المربي علي هادي، فيرى أن التوجه نحو التبريد والتجميد هو "طوق نجاة" للمربين الصغار، مضيفاً: "عندما تتوفر مسالخ تستقبل إنتاجنا وتحوله إلى دجاج مبرد، يختفي الخوف من تكدس الدجاج في المزارع وموته، وهذا شجعنا على زيادة عدد الطيور في الدورة الواحدة".

ومن جانبه، يسرد المربي محمد جزيلان قصة نجاحه بعد الانضمام لجمعية الاكتفاء قائلاً: "بعد خسائر متتالية بسبب تقلبات السوق، وجدت في العمل التعاوني الأمان، و الالتزام بالعقود الزراعية جعل استثماري مستقراً، واليوم أفكر جدياً في بناء هناجر جديدة بنظام التربية الحديثة".

لماذا الدجاج التهامي هو الأفضل؟

من الناحية الفنية، يؤكد المختص البيطري الدكتور عصام المقطري أن تنظيم المربين في مجاميع إنتاجية سمح بفرض رقابة صحية صارمة.

ويقول: "من خلال سلسلة القيمة، نضمن أن الدواجن التي تصل للمستهلك خالية من متبقيات الأدوية والمضادات الحيوية، كما أن المنتج التهامي يتميز بأنه طازج عالياً؛ نظراً لقرب المسافة بين المزرعة والمستهلك، كما أن عملية الذبح في المسالخ المركزية تتم وفق الشريعة الإسلامية وبإشراف مباشر، وهو ما يفتقده الدجاج المستورد الذي يأتي من آلاف الأميال".

نحو مركز إقليمي لصناعة الدواجن

إن ما تشهده الحديدة اليوم ليس طفرة عابرة، بل هو بناء مؤسسي متين، فالربط بين "المجاميع الإنتاجية" و"الجمعيات" و"الاتحاد التعاوني" يخلق دائرة اقتصادية مغلقة تعيد تدوير رأس المال داخل البلاد. وتظهر المؤشرات أن محافظة الحديدة، بفضل هذا التحول، قادرة على تغطية احتياجات السوق اليمني بنسبة كبيرة جداً خلال العامين القادمين، وأن إحلال المنتج المحلي بدلاً من المستورد هو واقع ملموس يعزز من "السيادة الغذائية" ويقلل من استنزاف العملة الصعبة.

لقد أثبت الإنسان التهامي أنه قادر على التحدي، وأن "سلسلة القيمة" هي المفتاح السحري لتحويل الزراعة والتربية من مهن شاقة إلى استثمارات رابحة. ومع استمرار دعم القيادة لهذا القطاع، يظل الدجاج التهامي "سفير الجودة" الذي سينعش المائدة اليمنية ويعيد للاقتصاد المحلي حيويته.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 146 | السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م

إرشـــادات تغذيـــة الدجـــاج اللاحـــم مـــن يـــوم الوصـــول حتـــى التسويـــق (دليل إرشادي فني تطبيقي لمربي وفنيي الدواجن)

اليمن الزراعية - م :عبدالفتاح البركاني

أولًا: مرحلة الاستقبال ويوم الوصول (عمر يوم واحد)

عند وصول الكتاكيت بعمر يوم واحد، لا يُقدَّم العلف مباشرة، حيث تُترك الكتاكيت لمدة تتراوح بين 12–24 ساعة دون علف.

وخلال هذه الفترة يُقدَّم فقط أحد الخيارين التاليين:

•ماء مضاف إليه سكر بنسبة 10 %

•أو ماء مضاف إليه إلكترولايت

ويهدف هذا الإجراء إلى:

•منع تعرض الكتاكيت للجفاف.

•إتاحة الفرصة للتغذي على كيس المح المتبقي.

بعد انتهاء هذه الفترة، يُلاحظ على الكتاكيت أنها:

•منتشرة بشكل متجانس داخل العنبر.

•نشطة، تركض وتُصدر أصواتًا.

•ويُعد ذلك مؤشرًا واضحًا على حاجتها لتقديم العلف.

إن التأخير في تقديم العلف يؤدي إلى التهام الفرشة، وهو أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على صحة الطيور.

ثانيًا: نظام تقديم العلف والمياه في الأيام الأولى

يُراعى نثر العلف بسرعة وعلى عدة معالف لتفادي تكدس الكتاكيت فوق بعضها البعض.

كما تُوزع المعالف اليدوية بالتناوب مع المشارب اليدوية، بما يضمن سهولة وصول الكتاكيت إلى العلف والماء دون إجهاد أو فقدان طاقة.

ويُخصص:

•100 كتكوت لكل معلف يدوي

•100 كتكوت لكل مشرب يدوي

يُنثر العلف:

•بكميات قليلة.

وبشكل متكرر على مدار اليوم.

ملاحظة مناخية مهمة:

يُطبق هذا النظام: في المناطق الباردة والمعتدلة.

وفي المناطق الحارة خلال الليل أو في الأوقات الباردة من النهار.

ويُمنع نثر العلف وقت الظهيرة في المناطق الحارة، لأن العلف يولد حرارة إضافية تنعكس سلبًا على صحة الطيور.

ثالثًا: إدارة مياه الشرب

لا تُملأ المشارب بالكامل، بل يُكتفى بملئها حتى ثلثها فقط، وذلك لتجنب:

•تلف المياه.

•تحللها نتيجة بقائها لفترة طويلة.

•تحولها إلى مصدر للأمراض.

ويجب:

•تنظيف المشارب والمعالف مع كل تعبئة مياه.

•تنظيفها مع كل عملية تقديم علف.

•ويُعد الحفاظ على بيئة نظيفة عنصرًا أساسيًا في نجاح التربية.

رابعًا: مرحلة الحضانة الحرجة (أقل من 7 أيام)

تُعد هذه المرحلة الأكثر حساسية في عمر القطيع، حيث يجب التحكم بدقة في:

•درجة الحرارة.

•نسبة الرطوبة.

التهوية.

وتُحدد هذه المرحلة:

صحة القطيع مستقبلًا.

مستوى الأداء والربحية النهائية.

خامسًا: نوع العلف في مرحلة البادئ (من يوم 1 حتى عمر 12 يومًا)

يُشترط في العلف البادئ أن يكون:

•صالحًا للاستخدام.

•غير متعفن.

•غير مرطب.

•ذا تركيبة غذائية متزنة.

نسبة البروتين في العلف البادئ: 23 %.

ويُقدَّم العلف:

•إما بشكل سائب (مجروش).

•أو بشكل محبب.

ويُفضل الكثير من المربين العلف المحبب، لأن:

•كل حبة تحتوي على جميع العناصر الغذائية.

بعكس العلف المجروش الذي قد تتركز مكوناته في جزء دون آخر.

•تستمر التغذية بالعلف البادئ حتى عمر 12 يومًا.

سادسًا: نظام التغذية خلال الأسبوع الأول (0–7 أيام)

•يكون العلف حرًّا دون تقنين خلال أول 7 أيام، ثم يبدأ التقنين التدريجي بعد ذلك.

وخلال هذه الفترة يتم:

•الانتقال التدريجي من التغذية الأرضية.

إلى التغذية الأوتوماتيكية.

سابعًا: الانتقال إلى التربية الأوتوماتيكية (من 7 إلى 12 يومًا)

يتم تركيب:

•المشارب الأوتوماتيكية.

السواقي الأوتوماتيكية.

•التقليل التدريجي لعدد المعالف والمشارب اليدوية.

ويرجع ذلك إلى:

•كبر حجم الكتاكيت.

زيادة استهلاكها للعلف والماء.

•عدم ملاءمة الأدوات اليدوية لأحجامها.

ويستمر هذا التخفيف حتى عمر 12 يومًا، ثم يتم الانتقال كليًا إلى التربية الأوتوماتيكية.

ثامنًا: تقنين العلف بعد عمر 7 أيام

•بعد اليوم السابع، يتم تقنين العلف إلى ثلاث وجبات يوميًا، وفقًا للجرامات العلفية المقررة يوميًا.

•ولا يُشترط أن يكون تقسيم الوجبات متساويًا، **حيث:**

•تُعطى الكمية الأكبر خلال الليل.

والسبب في ذلك:

أن العلف يرفع حرارة •جسم الطائر.

•والليل وقت انخفاض درجات الحرارة، مما يقلل الحاجة للتدفئة.

ويُعد هذا النظام مناسبًا للمناطق:

•الباردة.

•والحارة.

•والمعتدلة.

تاسعًا: مرحلة العلف النامي (من 12 إلى 22 يومًا)

عند عمر 12 يومًا يتم الانتقال التدريجي إلى العلف النامي، ويُمنع الانتقال المفاجئ.

نسبة البروتين في العلف النامي: 21 %.

ويُقدَّم:

•إما بشكل مجروش (سائب).

•أو بشكل محبب.

•تستمر التغذية بالعلف النامي حتى عمر 22 يومًا، ويستهلك الكتكوت خلال هذه الفترة ضعفي كمية العلف عند احتسابها تراكميًا.

عاشرًا: التوسعة والتهوية

تُجرى التوسعة:

•نهارًا فقط.

•ويُمنع التوسيع ليلًا:

•لتجنب تعرض الدجاج لضربات البرد.

•كما يُمنع تقديم العلف في حال عدم توفر مياه الشرب؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اختناق الدجاج.

ويجب توفير:

•تهوية مناسبة لعمر ووزن الدجاج.

•دون تعريض الطيور لهواء بارد مباشر،

•مع توجيه التهوية من الجهات المناسبة.

الحادي عشر: الرعاية الصحية والمتابعة

خلال هذه المراحل:

•يُقدَّم العلاج البدائي عند الحاجة.

•ويُطبق برنامج اللقاحات المعتمد.

•ويختلف برنامج التحصين:

من منطقة إلى أخرى،

حسب طبيعة الأمراض السائدة ونظام التربية.

كما يتم:

الوزن الأسبوعي للدجاج.

ويُعد الوزن مؤشرًا مهمًا على:

•جودة العلف.

•كفاءة الإدارة والتغذية.

الثاني عشر: مرحلة العلف الناهي (من 22 يومًا حتى التسويق)

بعد عمر 22 يومًا يتم الانتقال التدريجي إلى العلف الناهي.

•نسبة البروتين في العلف الناهي: 18 %.

•ويُقدَّم بنفس آلية العلف النامي، ويستمر حتى موعد التسويق.

ويُمنع:

•إعادة تقديم العلف المرفوع من المعالف أو السواقي،

إلا في أثناء عملية التسويق فقط.

وذلك بهدف:

•منع تلف العلف.

•تجنب إصابة الدجاج بالأمراض.

الثالث عشر: الاستهلاك والوزن المتوقع

متوسط كمية العلف المستهلكة للدجاجة حتى عمر 30 يومًا:

•2.3 كجم علف.

الوزن الحي المتوقع عند التسويق:

•1.5 كجم.

معمل ابن فؤاد لإنتاج الفقاسات والحضانات

مشـــــروع صغيـــــر يعطـــي الكثيـــر

اليمن الزراعية: خـاص

منذ سنوات طويلة، والدعوة إلى زيادة الإنتاج المحلي تتردد في بلادنا كأحد أهم السبل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للدول الكبرى. ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، برزت الحاجة الملحّة إلى تعزيز الإنتاج، لا سيما في مجال السلع الغذائية، بعد أن أصبح استيرادها يستنزف الجزء الأكبر من موارد الدولة من العملة الصعبة.

غير أن زيادة الإنتاج لا تتحقق فقط عبر المشروعات العملاقة ذات الميزانيات الفلكية، بل يمكن أن تنطلق أيضاً من المشروعات الصغيرة والأنشطة الثانوية التي تسد جزءاً مهماً من احتياجات المجتمع. بل إن هذه المشروعات، بما تمتلكه من مرونة وقدرة على التكيّف مع مختلف الظروف، قد تكون في كثير من الأحيان أكثر نجاحاً واستدامة من المشروعات الكبرى.

ومن بين هذه المشروعات الواعدة، يبرز مشروع التفريخ الصناعي للدواجن باستخدام الفقاسات، باعتباره نشاطاً بسيطاً ومرناً يمكن أن يمارس كنشاط ريفي جانبي يهدف إلى سد احتياجات الأسرة اليمنية من اللحم والبيض، أو كمشروع صغير مدرّ للدخل لا يحتاج إلى رأس مال كبير أو مساحات واسعة، كما يمكن أن يتكفل به عامل واحد أو حتى ربة البيت.

دور ريادي

انطلاقاً من هذه الرؤية، قام معمل ابن فؤاد لإنتاج الفقاسات والحضانات، ممثلاً بصاحبه الدكتور محمد فؤاد مكي عبد الله، بدور فاعل في تشجيع هذا النوع من المشاريع الإنتاجية، إيماناً بأهميتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الأسرة، وفتح آفاق عمل للشباب، والمساهمة في مكافحة البطالة.

ويسعى المعمل إلى توفير فقاسات مصغّرة ذات كفاءة عالية، تجمع بين البساطة وسهولة الاستخدام والدقة في الأداء، بما يلبي احتياجات المزارعين الصغار والأسر الريفية.

لماذا الفقاسات المصغّرة؟

يؤكد القائمون على المعمل أن استخدام آلات التفريخ المصغّرة يحمل العديد من المزايا، أبرزها القدرة على تفريخ كميات كبيرة من البيض في الدفعة الواحدة مقارنة بالتفريخ الطبيعي الذي لا يتجاوز 10–15 بيضة. وبالإضافة لإمكانية إجراء التفريخ الصناعي في أي وقت من السنة، دون الارتباط بمواسم رقاد الطيور. وسهولة التحكم في درجات الحرارة والرطوبة والتهوية وتقليب البيض، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقس وخروج كتاكيت قوية وسليمة، وانخفاض نسبة نفوق الأجنة أثناء فترة التفريخ، وعدم الحاجة إلى مساحات واسعة أو بيئات خاصة، مع تجنب أي تلوث للمكان، كما أنه يمكن من تحقيق نسبة فقس تتراوح بين 70 و75% عند توفر شروط التفريخ الصحيحة.

من الفكرة إلى المنتج

تمر عملية تصنيع الفقاسات في معمل بن فؤاد بعدة مراحل دقيقة، تبدأ بإعداد التصاميم الخاصة على يد مختص تربية الدواجن الدكتور محمد فؤاد مكي، حيث تخضع النماذج لسلسلة من التجارب لضمان مطابقتها للمعايير الفنية والصحية. وقد أسفرت هذه الجهود عن الاعتماد على 20 و30 و 45 و54 و بيضة نسبة إلى مبتكرهما، ويعبران عن عدد البيض الذي تستوعبه كل فقاسة بالنظام الأوتوماتيكي الكامل.

بعد ذلك، يتم اختيار مواد التصنيع بعناية، بدءاً من الأخشاب عالية الجودة مثل الأبلكاش الماليزي والخشب السويدي، مروراً بالفرميكا المقاومة للحرارة والرطوبة، وصولاً إلى الأدوات الكهربائية والإكسسوارات المختارة لتحمل ظروف التشغيل الطويلة.

تجميع وفحص صارم

تُجهّز جميع المواد داخل المعمل وفق المقاسات المعتمدة، ثم يتم تجميع أجزاء الفقاسات تحت إشراف مباشر من صاحب الورشة لتفادي أي أخطاء. وبعد اكتمال التركيب، تخضع كل فقاسة لمرحلة فحص وتشغيل تجريبي لمدة ثلاثة أيام متواصلة للتأكد من ثبات الحرارة والرطوبة وسلامة أنظمة التقليب.

منتج جاهز للمزارع والأسرة

في المرحلة الأخيرة، تُغلف الفقاسات وتُزوّد بملصقات المعمل، وملحقات التشغيل الأساسية، وقطع غيار احتياطية، إضافة إلى كتالوج إرشادي يشرح طريقة الاستخدام والعناية ببيض التفريخ والكتاكيت الناتجة، بما يسهّل على المستخدم التعامل مع المنتج بكفاءة.

رسالة تنموية

يمثل معمل الفؤاد نموذجاً حياً لكيف يمكن لمشروع صغير أن يحمل رسالة تنموية كبيرة، تسهم في دعم الأمن الغذائي، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتمكين الأسر والشباب من أدوات العمل والإنتاج. إنها تجربة تؤكد أن الاكتفاء الذاتي يبدأ بخطوة، وأن الصناعة الوطنية، مهما كانت صغيرة، قادرة على إحداث فرق حقيقي في حياة المجتمع.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى	إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم
13	عشاء الروابع الأولى	17	يناير	29	سعد الذابح	13	يناير	25 يناير

يقول علي ولد زايد:

مـا رُبِّـعْ الاَّ وِزُآدْ الرُبِّـعْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

كذلك الاستثمار في الدجاج:
تضاءل الاستثمار في إنتاج الدجاج والبيض، وهو غذاء وثروة، والمجال فيه متاح، والاستهلاك فيه كبير، وهو من الاحتياجات الضرورية لغذاء الناس، وقد تراجع كثيرًا، بعدما حصل من جهة العدوان، من تدمير لكثيرٍ من مزارع الدجاج.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 5 شعبان 1447هـ | 24 يناير 2026م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 146

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

إجابات المهندس عادل العريقي- مدير إدارة البستنة.

السؤال الأول
أحد مزارعي المانجو بيسأل :
ما المرض الظاهر في الصور؟ وما طرق الوقاية والمكافحة؟

الأعراض الظاهرة:
•جفاف واحتراق أطراف الأوراق.
•التفاف الأوراق إلى الأسفل.
•ضعف النمو الخضري.
•تلون الأوراق الحديثة بلون نحاسي، وهو أمر طبيعي جزئيًا في المانجو، إلا أنه ازداد نتيجة تعرض النبات للإجهاد.

الأسباب المحتملة:
•نقص عنصر البوتاسيوم.
•الإجهاد المائي نتيجة عدم انتظام الري (فترات عطش يعقبها ري غزير).
•ملوحة مياه الري أو التربة، وهو أمر شائع في مناطق زراعة المانجو.

الوقاية والمكافحة:
•الرش الورقي بنترات البوتاسيوم بمعدل 1.5–2 غرام/لتر ماء، ويكرر كل 15 يومًا (مرتان).
•إضافة عناصر صغرى (حديد + زنك + منغنيز) بجرعات خفيفة.
•الانتظام في الري، مع تجنب العطش أو الإغراق، ويفضل أن يكون الري صباحًا.
•تقليل فترات الجفاف قدر الإمكان.
•إضافة سماد عضوي متخمر إلى التربة.
•إضافة الهيوميك أسيد لتحسين خواص التربة.
•إجراء تقليم خفيف للأفرع شديدة الضرر.
•تجنب الإفراط في التسميد النيتروجيني.

السؤال الثاني
أحد مزارعي فول الصويا بيسأل :
ما المرض الظاهر في الصور؟ وما طرق الوقاية والمكافحة؟

التشخيص:
الآفة الظاهرة هي حافرة أوراق فول الصويا (صانعة الأنفاق)، وتُعد من الآفات الشائعة في مناطق تهامة، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة.

برنامج المكافحة الموصى به في تهامة:

1 - المكافحة الزراعية:
•إزالة الأوراق شديدة الإصابة والتخلص منها خارج الحقل.
•تنظيم الري وتجنب التعطيش أو التغريق.
•عدم الإفراط في التسميد الآزوتي.
•التخلص من الحشائش لأنها تُعد عائلًا للحشرة.
•المراقبة المستمرة للمحصول، خاصة خلال الفترة العمرية من 20 إلى 45 يومًا.

2 - المكافحة الكيميائية (الأكثر فاعلية):
• يتم اختيار أحد المبيدات التالية فقط في الرشة الواحدة:
الخيار الأول (ممتاز):سبينوساد
الجرعة: 30–40 مل لكل 100 لتر ماء.
•**الخيار الثاني:** أبامكتين 1.8%
الجرعة: 40 مل لكل 100 لتر ماء.
•**الخيار الثالث** (عند الإصابة الشديدة):
إيمامكتين بنزوات
حسب الجرعة الموصى بها على العبوة.
•تكرار الرش بعد 7–10 أيام، مع التناوب بين المبيدات لتجنب حدوث المقاومة.
•يفضل إجراء الرش مساءً.

ملاحظة مهمه:
التشخيص الدقيق أساس المعالجة الزراعية السليمة
تعتمد المعالجة الصحيحة للمشكلات الزراعية على التشخيص الدقيق للأعراض، وفهم الأسباب الحقيقية للمشكلة، سواء كانت غذائية أو فسيولوجية أو مرضية أو حشرية. ويُبنى على ذلك اختيار برنامج متكامل يجمع بين الإجراءات الوقائية ووسائل المكافحة الزراعية والكيميائية عند الحاجة، مع الالتزام بالتوقيت المناسب والجرعات الموصى بها، بما يسهم في 9*+++.تفادي الأضرار وتقليل الخسائر وتحقيق إنتاج مستدام.

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 771862357

تهامة... الثورة الخضراء

علي أحمد الأسدي

في تهامة، لم يعد توسيع الغطاء النباتي أو التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية مبادرةً تقوم بها جهة واحدة، بل تحوّل إلى جهد جماعي تشاركي، تشترك فيه الوزارة، واللجنة الزراعية، والسلطة المحلية، والمنطقة العسكرية، والقطاع الخاص، والمجتمع، والمزارعون، والجمعيات والمبادرات الزراعية، في مشهد يعكس وعيًا متناميًا بأهمية حماية البيئة وصون الأرض.
وتشهد محافظة الحديدة توسعًا ملحوظًا في أعمال التشجير واستصلاح الأراضي، إلى جانب إقامة الأحزمة الخضراء حول المنشآت والمزارع والأراضي الزراعية، كإجراء فعّال لمواجهة التحديات البيئية والمناخية القاسية.
وتهدف الثورة الخضراء بطبيعتها إلى:

•مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي.
•توسيع الغطاء النباتي والمساحات الخضراء عبر استصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
•مواجهة آثار التغير المناخي، وتحقيق التنمية الزراعية والبيئية المستدامة، وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

إنها ثورة وعي وعمل، تؤكد أن حماية البيئة وتحقيق الاكتفاء الذاتي مسؤولية مشتركة، وأن تهامة في الحديدة، وغيرها من المناطق، قادرة بسواعد أبنائها على صناعة مستقبل اقتصادي أخضر وآمن.

مستشار رئيس الوزراء لشؤون البيئة والإعلام
مشرف الحزام الأخضر لمدينة الحديدة وما حولها

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنميةُ قطاعِ الدواجنِ

يُعدُّ قطاعُ الدواجنِ من أهمِّ القطاعاتِ الاقتصاديةِ، التي تسهمُ في دعمِ الاقتصادِ الوطنيِّ كما يُعتبرُ أحدَ مصادرِ البروتينِ التي يحتاجُها جسمُ الإنسانِ مثلَ اللحومِ البيضاءِ وبيضِ المائدةِ، بل إنَّ هذا القطاعَ يُعدُّ من القطاعاتِ الاستثماريةِ الواعدةِ الذي يمتلكُ فرصًا استثماريةً كبيرةً، حيثُ يشغلُ قرابةَ 300 ألفِ مواطنٍ.
هذا القطاعُ الهامُّ تعرّضَ خلالَ العقودِ الماضيةِ للإهمالِ والتدميرِ الممنهجِ مثلَه مثلَ بقيةِ قطاعاتِ وإداراتِ ومؤسساتِ القطاعِ الزراعيِّ، ناهيكَ عمّا تعرّضَ له خلالَ العشرِ السنواتِ الأخيرةِ من خسائرَ جراءَ العدوانِ والحصارِ، وهو ما أثّرَ عليه بشكلٍ كبيرٍ، ممّا تسبّبَ في توقّفِ الكثيرِ منَ مزارعِ الدواجنِ، وأدّى إلى ارتفاعِ أسعارِ المدخلاتِ والمستلزماتِ مثلَ الأعلافِ واللقاحاتِ وغيرِها.
وهو ما جعلَ هذا القطاعَ في حالةِ تذبذبٍ وعدمِ الاستقرارِ، حيثُ توقّفَ أكثرُ من 2000 مستثمرٍ من صغارِ المربّينَ عن مزاولةِ مهنةِ تربيةِ الدواجنِ. ونظرًا لكلِّ ذلكَ، وتنفيذًا لموجّهاتِ السيّدِ القائدِ عبدِ الملكِ بدرِ الدينِ الحوثيِّ -يحفظُهُ اللهُ ويرعاه- الذي يحثُّ دائمًا على الاهتمامِ بالاستثمارِ ومنها الاستثمارُ في قطاعِ الدواجنِ وتشجيعُ الأسرِ على تربيةِ الدجاجِ البلديِّ المنزليِّ وكذلكَ منعُ الغشِّ في البيعِ والشراءِ، لذلكَ فقد كانَ لزامًا علينا البحثُ عن حلولٍ لإنقاذِ هذا القطاعِ الاقتصاديِّ، وضرورةُ تدخّلِ الدولةِ، فكانَ تطبيقُ آليةِ البيعِ والشراءِ بالوزنِ للدواجنِ المحليةِ هو أحدَ الخياراتِ الاستراتيجيةِ.
إنَّ الهدفَ من آليةِ البيعِ والشراءِ بالوزنِ هو حمايةُ المربّي الذي تعرّضَ للخسائرِ، حيثُ عزفَ المئاتُ منهم عن العملِ والاستثمارِ في هذا القطاعِ، فآليةُ البيعِ بالوزنِ ستجعلُ صغارَ المربّينَ يحصلونَ على تكاليفِ الإنتاجِ مع هامشِ ربحٍ عادلٍ، كذلكَ الحالُ مع المستهلكِ، سيعودُ تطبيقُ هذه الآليةِ عليه بالفائدةِ حيثُ سيحصلُ على دجاجٍ بسعرٍ مناسبٍ وجودةٍ عاليةٍ، ويقدرُ أن يشتريَ بالوزنِ الذي يناسبُه، وبالسعرِ العادلِ وفقًا للتسعيرةِ المعلنةِ.
إنَّ التحويلَ الغذائيَّ في الدواجنِ يكونُ بتحويلِ أوزانٍ من العلفِ إلى أوزانٍ من اللحمِ، وبالتالي الوزنُ هو معيارُ الإنتاجِ والتسويقِ. فعلينا التعاونُ جميعًا والمشاركةُ الفاعلةُ في تنفيذِ وتطبيقِ آليةِ البيعِ والشراءِ بالوزنِ للدواجنِ المحليةِ، وهي الآليةُ المعمولُ بها في جميعِ دولِ العالمِ، كما ندعو إلى الاهتمامِ بالدجاجِ البلديِّ وتربيتِه في المنازلِ، وأن تكتفيَ كلُّ أسرةٍ من البيضِ واللحومِ البيضاءِ، بالإضافةِ إلى التوجّهِ نحو توطينِ صناعةِ أعلافِ الدواجنِ ومنها الذرةُ الشاميةُ وفولُ الصويا، وأن يتمَّ التوسّعُ في زراعتِها وزيادةُ كمياتِ الإنتاجِ منها، من خلالِ الزراعةِ التعاقديةِ عبرَ الجمعياتِ التعاونيةِ الزراعيةِ.

مقال كتبه الشهيد الدكتور رضوان الرباعي ونشر في العدد85 بتاريخ 7جمادي الأولى 1446هـ- 9 نوفمبر 2024م